

Distr.: General
14 July 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٧٣ (ب) من القائمة الأولى*

الخيطات وقانون البحار

استدامة مصائد الأسماك بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر
١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة
المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة للفقرة ١١٨ من قرار الجمعية العامة ١٧٧/٦٢، وهو
يتضمن معلومات عن الخطوات والمبادرات التي اتخذها أو أوصى بها المجتمع الدولي من أجل
تحسين حفظ وإدارة موارد مصائد الأسماك وغيرها من الموارد البحرية الحية بغية تحقيق
استدامة مصائد الأسماك وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والتنوع الأحيائي البحري.

ويستند هذا التقرير إلى المعلومات التي قدمتها الدول والوكالات المتخصصة ذات
الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وغيرها من الأجهزة
والمؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية
ودون الإقليمية المعنية بحفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية
الكثيرة الارتحال، فضلا عن سائر الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية
ذات الصلة.

* A/63/50



ويؤكد التقرير أهمية قيام الدول بالتنفيذ التام لجميع الصكوك الدولية المتعلقة بمصائد الأسماك، سواء كانت ملزمة قانوناً أو ذات طابع طوعي، التي تشجع على حفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها واستغلالها بصورة مستدامة. كما يؤكد أهمية التعاون فيما بين الدول، بصورة مباشرة أو عن طريق المنظمات أو الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك من أجل التصدي لممارسات الصيد غير المستدامة وتشجيع استدامة مصائد الأسماك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بوسائل منها اضطلاعها بمسؤولياتها بوصفها دول العلم وتحسين إدارة هذه المنظمات أو الترتيبات، والتعاون في إنشاء منظمات أو ترتيبات جديدة في حال عدم وجودها.

ووفقاً لاختصاصات صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية، يتضمن التقرير أيضاً بياناً موجزاً عن حالة الصندوق وأنشطته.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٥	أولا - مقدمة ٤-١
٦	ثانيا - تحقيق استدامة مصائد الأسماك ٩-٥
٩	ثالثا - تنفيذ الصكوك الدولية لحفظ موارد مصائد الأسماك وإدارتها واستغلالها على نحو مستدام على المدى الطويل ٣٦-١٠
٩	ألف - تنفيذ اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية ٣٢-١١
١٦	باء - تنفيذ صكوك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المتعلقة بمصائد الأسماك ٣٦-٣٣
١٨	رابعا - تعزيز صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري ٨١-٣٧
١٩	ألف - تحقيق استدامة تربية المائيات ٥٠-٤١
٢٣	باء - التصدي للتلوث البحري ٦٢-٥١
٢٨	جيم - نحو حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من ممارسات الصيد المهلكة ٧٨-٦٣
٣٤	دال - التطورات في الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق بحرية محمية لأغراض مصائد الأسماك ٨١-٧٩
٣٥	خامسا - التصدي للعقبات أمام استدامة مصائد الأسماك ١٢٣-٨٢
٣٥	ألف - استعراض لممارسات الصيد غير المستدامة ٨٣-٨٢
٣٦	باء - تدابير للتصدي لممارسات صيد الأسماك غير المستدام ١٢٣-٨٤
٥٤	سادسا - التعاون الدولي لتعزيز استدامة مصائد الأسماك ١٦٨-١٢٤
٥٤	ألف - التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من خلال المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ١٣٨-١٢٤
٦٢	باء - التعاون الدولي لتعزيز بناء القدرات ١٦٣-١٣٩
٧٠	جيم - التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ١٦٨-١٦٤
٧١	سابعا - ملاحظات ختامية ١٧٢-١٦٩

المرفقات

- الأول - قائمة بأسماء الجهات التي ردت على الاستبيان ٧٣
- الثاني - التقرير المالي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن حالة صندوق المساعدة في إطار الجزء السابع من اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية ٧٦

أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٧٧/٦٢ أهمية تحقيق استدامة مصائد الأسماك من خلال الحفظ الطويل الأجل للموارد البحرية الحية في محيطات العالم وبحاره وإدارتها واستغلالها بصورة مستدامة، والتزامات الدول بالتعاون لتحقيق هذه الغاية، وفقا للقانون الدولي، على النحو الوارد في الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وما يتصل بذلك من صكوك دولية بشأن مصائد الأسماك.

٢ - وأهابت الجمعية العامة أيضا بجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد الإطار القانوني الذي يتعين أن تنفذ في حدوده جميع الأنشطة التي تجري في المحيطات والبحار، وفي اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ المتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (الاتفاق)^(١) والاتفاق المتعلق بتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة (اتفاق الامتثال)^(٢)، أن تفعل ذلك وأن تنفذ أحكامها تنفيذا كاملا.

٣ - وإضافة إلى ذلك، وافقت الجمعية العامة على الإجراءات التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذها والمسائل التي ينبغي أن يعالجها لتحقيق استدامة مصائد الأسماك. وحثت الجمعية المجتمع الدولي على تحسين إدارة مصائد الأسماك في العالم والتصدي لممارسات الصيد غير المستدامة التي لها آثار سلبية على حفظ موارد مصائد الأسماك واستغلالها بصورة مستدامة، فضلا عن حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والتنوع الأحيائي الذي تنطوي عليه. ومن ثم، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يطلع كافة أعضاء المجتمع الدولي على القرار ١٧٧/٦٢، وأن يدعوهم إلى موافاته بمعلومات تتعلق بما اتخذوه من تدابير لكفالة تنفيذ ذلك القرار.

٤ - وتبعا لذلك، قام الأمين العام بتعميم استبيان على الدول والوكالات المتخصصة ذات الصلة وغيرها من هيئات ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات والترتيبات دون الإقليمية والإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، فضلا عن غيرها من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، التماسا لإسهاماتها بشأن المسائل المثارة في القرار. ويستند هذا التقرير إلى الردود التي تلقاها الأمين العام، وهي ردود

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٦٧، الرقم ٣٧٩٢٤.

(٢) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٢١، الرقم ٣٩٤٨٦.

يعرب عن تقديره لها (انظر قائمة الجهات التي ردت على الاستبيانات في المرفق الأول لهذا التقرير).

ثانياً - تحقيق استدامة مصائد الأسماك

٥ - يواجه المجتمع الدولي تحدياً كبيراً في مجال تحقيق الاستدامة فيما يتصل باستغلال موارد مصائد الأسماك إذ تجاوز مستوى الطلب على الموارد ما يمكن أن توفره البيئة البحرية. وقد بلغت الأنشطة الرئيسية لصيد الأسماك في العالم في معظمها الحد الأقصى لإمكاناتها، حيث يتعرض ما يفوق ٧٥ في المائة من الأرصد السميكية في العالم للاستغلال الكامل أو المفرط^(٣). ولا تزال هناك عقبات أيضاً تعترض التنمية المستدامة لمصائد الأسماك في كل مناطق الصيد تقريباً في العالم، بما في ذلك الإفراط في صيد الأسماك، والإفراط في استخدام معدات صيد الأسماك، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم^(٤). وفي نفس الوقت، تزايد الطلب على المنتجات السميكية ويتوقع أن يترافق أكثر نتيجة النمو السكاني ومواصلة

(٣) انظر A/62/260، الفقرتان ٥ و ٦. أشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن أزيد من ٧٥ في المائة من الأرصد السميكية في العالم تتعرض بالفعل للاستغلال الكامل أو المفرط، وهو ما يؤكد ملاحظات سابقة تفيد باحتمال بلوغ الحد الأقصى للمحصول الممكن من الأسماك الطليقة في محيطات العالم. كما عززت تلك النتائج الدعوات التي تنادي بتوخي مزيد من الحيلة والفعالية في إدارة مصائد الأسماك من أجل تجديد الأرصد المستنزفة والحيلولة دون تدني مستوى الأرصد الجاري استغلالها والتي بلغت أو كادت تبلغ الحد الأقصى لطاقتها الإنتاجية. وقد كانت الحالة أكثر خطورة فيما يتعلق ببعض الموارد السميكية الكثيرة الارتحال والمتداخلة المناطق وغيرها من الموارد التي كانت تستغل حصراً أو جزئياً في أعالي البحار، ولا سيما الأرصد المتداخلة المناطق وأسماك القرش المحيطية الشديدة الارتحال.

(٤) قام الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المخصص لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام (الفريق العامل غير الرسمي المخصص المفتوح باب العضوية)، الذي عقد اجتماعاً في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، بتحديد آثار الأنشطة البشرية على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية التي استلزمت اهتماماً خاصاً، بما فيها الآثار الناتجة عن أنشطة الصيد غير المستدام، مثل الصيد المفرط، والإفراط في معدات الصيد، والصيد العرضي، وممارسات الصيد المهلكة، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (انظر A/63/79، الفقرة ١٣).

توسيع نطاق التجارة^(٥). وبالتالي تظل التنمية المستدامة لموارد مصائد الأسماك مصدر قلق شديد ولا تزال تمثل تحديا كبيرا.

٦ - واستجابة للقرار ١٧٧/٦٢، الذي دعت فيه الجمعية المجتمع الدولي إلى تعزيز استدامة مصائد الأسماك، أصبح كثير من المجهين عن الاستبيان يعطون الأولوية لتنفيذ خطة جوهانسبرغ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فيما يتصل بتحقيق استدامة مصائد الأسماك (بولندا، الجزائر، الجماعة الأوروبية، السنغال، قطر، كمبوديا، كندا، الكويت، لايفيا، المغرب، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليمن)، بما في ذلك عن طريق وضع خطط إنعاش لإعادة تكوين الأرصدة السمكية. ويتخذ كثير من المجهين أيضا إجراءات لتطبيق النهج التحوطي (بولندا، الجزائر، السنغال، فترويل (جمهورية - البوليغارية)، كمبوديا، كندا، لايفيا، المغرب، المكسيك، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة) ونهج النظام الإيكولوجي في حفظ الأرصدة السمكية وإدارتها واستغلالها (بولندا، الجماعة الأوروبية، السنغال، كمبوديا، كندا، الكويت، لايفيا، المغرب، المكسيك، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة)، والقيام باعتماد وتنفيذ تدابير للحفظ والإدارة تتناول، في جملة أمور، المصيد العرضي والتلوث والمصيد المفرط، وممارسات الصيد المهلكة، وحماية الموائل ذات الأهمية الخاصة (الجماعة الأوروبية، قطر، كمبوديا، كندا، الكويت، لايفيا، المغرب، المكسيك، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليمن). إضافة إلى ذلك، تتخذ عدة دول إجراءات لكفالة امتثال السفن التي ترفع أعلامها تدابير الحفظ والإدارة في أعالي البحار (الجزائر، كندا، الكويت، لايفيا، المغرب، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة).

(٥) انظر موقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على الشبكة: <http://www.fao.org/fishery/topic/2883/en>. ارتفعت قيمة صادرات العالم من السمك والمنتجات السمكية بنسبة ٩,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ لتبلغ ٨٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وبنسبة تناهز ٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ لتبلغ ٩٢ بليون دولار، حيث تستأثر البلدان النامية بنسبة ٥٠ في المائة من مجموع صادرات السمك. ومثلت نسبة إنتاج السمك في العالم التي تجر بها دوليا ٣٨ في المائة من مجموع الإنتاج، أي ٥٥ مليون طن (انظر النشرة الإخبارية للفاو المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، المتوفرة على الموقع: <http://www.fao.org/newsroom/en/news/2008/1000850/index.html>). واعتمدت الدورة الحادية عشرة للجنة الفرعية التابعة للفاو والمعنبة بتجارة الأسماك (٢-٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، برمين، ألمانيا) مجموعة من المبادئ التوجيهية التقنية الرامية إلى تشجيع التجارة الدولية المسؤولة في الأسماك والمنتجات السمكية، وقد كان الغرض منها كفالة عدم إضرار التجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية بالتنمية المستدامة لمصائد الأسماك والاستغلال المسؤول للموارد المائية الحية (انظر النشرة الإخبارية للفاو المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، المتوفرة على الموقع: <http://www.fao.org/newsroom/en/news/2008/1000867/index.html>).

٧ - ويجري تعزيز الدور الهام للعلوم في عدة منتديات وتزيد عدة دول اعتمادها على المشورة العلمية في وضع تدابير الحفظ والإدارة (الجزائر، السنغال، عمان، كندا، لايفيا، لبنان، المغرب، المكسيك، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليمن). ويجري تنفيذ أو تحسين برامج الإبلاغ عن كمية الصيد ومجهوده (بولندا، الجزائر، السنغال، سورينام، عمان، لايفيا، المغرب، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة). كما جرى وضع أو تنفيذ برامج للمراقبين لتحسين عملية جمع البيانات (بولندا، السنغال، لايفيا، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليمن). وجمعت عدة منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك بيانات تتصل بكمية الصيد ومجهوده وغيرها من المعلومات المتصلة بمصائد الأسماك، كما أبلغت عن تلك البيانات والمعلومات، بغرض دعم العمليات العلمية والإدارية^(٦)، ودعمت عدة دول ومنظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك تنفيذ ووضع مبادرة الفاو الخاصة بنظام رصد موارد مصائد الأسماك^(٧).

٨ - إضافة إلى ذلك، يتخذ كثير من المخبين عن الاستبيان خطوات لكفالة حفظ أرصدة سمك القرش على المدى الطويل وإدارتها واستغلالها على نحو مستدام (بولندا، الجماعة الأوروبية، السنغال، عمان، فترويل، قطر، كمبوديا، كندا، لايفيا، المغرب، المكسيك، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليمن)، بما في ذلك عن طريق منع أو تقييد نشاط مصائد الأسماك التي تقتصر على جمع زعانف سمك القرش، أو اشتراط تفريغ حمولات أسماك القرش مع الإبقاء على زعانفها في مكانها الطبيعي (عمان، فترويل، كندا، المكسيك، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليمن).

٩ - وتعطي بعض الدول أيضا الأولوية لأهمية إزالة الحواجز التي تعترض تجارة الأسماك والمنتجات السمكية (عمان، فترويل، قطر، كندا، لايفيا، المغرب، نيوزيلندا،

(٦) لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف، واللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ومنظمة شمال الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

(٧) بولندا، والنرويج، والولايات المتحدة، واللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

الولايات المتحدة). كما تتخذ الدول والمنظمات الحكومية الدولية المختصة خطوات لإتاحة مشاركة مصائد الأسماك الصغيرة المعنية في وضع السياسات ذات الصلة واستراتيجيات إدارة مصائد الأسماك^(٨).

ثالثا - تنفيذ الصكوك الدولية لحفظ موارد مصائد الأسماك وإدارتها واستغلالها على نحو مستدام على المدى الطويل

١٠ - لا يكفي، لضمان حفظ موارد مصائد الأسماك واستخدامها على نحو مستدام، اعتماد صكوك دولية، سواء كانت طوعية أو ملزمة قانونا. ولكي تكون هذه الصكوك فعالة، يجب أن تُنفذ على نحو شامل من خلال تدابير ملموسة تتخذ على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

ألف - تنفيذ اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية

١١ - يعتبر اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥ أهم صك متعدد الأطراف ملزم قانونا لحفظ وإدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ١٩٨٢. والهدف منه هو ضمان حفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال على المدى الطويل واستخدامها على نحو مستدام عن طريق التنفيذ الفعال للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.

١٢ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كان عدد الأطراف في الاتفاق، بما في ذلك الجماعة الأوروبية، ٧١ طرفا. ومنذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي المعني بالاتفاق في أيار/مايو ٢٠٠٦، قامت ١٤ دولة بالتصديق على الاتفاق أو بالانضمام إليه^(٩).

(٨) سورينام، وفنزويلا، وقطر، وكمبوديا، وكندا، ولاتفيا، والمغرب، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليمن، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، ولجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق، واللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٩) للاطلاع على قائمة الأطراف في الاتفاق،

انظر http://www.un.org/Depts/los/reference_files/chronological_lists_of_ratifications.htm#Agreement for the implementation of the provisions of the convention relating to the conservation and management of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks. وفيما يلي الدول التي أصبحت أطرافا في الاتفاق منذ المؤتمر الاستعراضي، حسب الترتيب الزمني: سلوفينيا، وإستونيا، واليابان، وترينيداد وتوباغو، ونيوي، وبلغاريا، ولاتفيا، وليتوانيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وجمهورية كوريا، وبالاو، وعمان، وهنغاريا.

١ - تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاق

(أ) قيام الدول الأطراف بمواءمة التشريعات الوطنية وتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاق في المنظمات والترتيبات الإقليمية

١٣ - أبلغت عدة دول أطراف (بولندا، الجماعة الأوروبية، كندا، لاتفيا، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة) عن الخطوات التي اتخذتها لمواءمة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاق (انظر أيضا A/62/260، الفقرة ١٥). وأشارت لاتفيا وبولندا، وكلاهما من الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، إلى أنهما أحرزتا مواءمة تشريعاتهما الوطنية مع الاتفاق من خلال تنفيذ لوائح مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية. وأشارت عمان، التي أصبحت دولة طرفا في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إلى أن قوانينها القائمة المتعلقة بمصائد الأسماك تضم أحكاما تنسجم مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إزاء التدابير التي ينبغي اتخاذها لحفظ الأرصدة السمكية المشتركة والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

١٤ - كما أبلغت عدة دول ليست أطرافا في الاتفاق عن الخطوات التي اتخذتها فيما يخص حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وأشارت البحرين إلى أنها نفذت مبادئ قانون البحار المقبولة إزاء حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وقد أقرت في هذا الصدد أبحاثا فيما يخص الأسقمري الملكي، وهو نوع من السمك كثير الارتحال. وأفادت الكويت بأن أحكام الاتفاق المتصلة بتدابير الحفظ يجري تطبيقها بموجب لوائحها الوطنية بغرض حماية مواردها الحية البحرية. وأفادت سورينام بأنه تم الشروع في دراسات من خلال الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، فيما يتصل بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

١٥ - وذكرت قطر أنها وقّعت اتفاقات ثنائية مع البحرين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن التنمية المستدامة للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وحفظ وإدارة تلك الأرصدة. وأفادت كمبوديا بأنها نفذت بعض أجزاء الاتفاق، ولا سيما من خلال التعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغير ذلك من المنظمات. وذكرت المكسيك أنها تمثل لمعظم أحكام الاتفاق بغية ضمان الاستخدام المناسب لموارد مصائد الأسماك في أعالي البحار.

(ب) واجبات دولة العلم في ضمان الامتثال للتدابير الدولية للحفظ والإدارة

١٦ - تحدد المادة ١٨ من الاتفاق واجبات دول العلم الأطراف التي تقوم سفنها بالصيد في أعالي البحار. وقد أفاد كثير من المجيبين بمن فيهم غير الأطراف (بولندا والسنگال وقطر وكمبوديا وكندا ولافتيا والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليمن)، بأنهم أدرجوا بعض أحكام المادة ١٨ من الاتفاق أو كل أحكامها في تشريعاتهم المحلية (انظر أيضا الوثيقة A/60/189، الفقرات ٦-١٠؛ والوثيقة A/CONF.210/2006/1، الفقرات ٢٦٧-٢٧٣؛ والوثيقة A/62/260، الفقرتان ١٧ و ١٨). وأفادت جمهورية فترويللا البوليغارية، التي ليست طرفا في الاتفاق، بأن التزاماتها بوصفها عضوا في المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك تشمل واجب ضمان أن تمثل سفنها للتدابير التي تتخذها تلك المنظمات والترتيبات.

١٧ - وأفادت كمبوديا، التي ليست طرفا في الاتفاق، بأنها بصدد اتخاذ خطوات للتصدي لعدم امتثال سفن الصيد التي ترفع علمها للالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. وأفادت قطر أنها بصدد وضع مخطط لنظام لرصد السفن، لمراقبة أنشطة سفن الصيد التابعة لها.

(ج) التعاون الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي في مجال الإنفاذ

١٨ - أبلغ عدد من المجيبين عن جهودهم الرامية إلى تسهيل التعاون على الصعيد الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي في مجال إنفاذ تدابير الحفظ والإدارة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي (بولندا وجمهورية فترويللا البوليغارية وقطر وكمبوديا وكندا ولافتيا والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليمن). فنيوزيلندا تجري مراقبة بحرية منتظمة للمناطق الخاضعة لولايتها الوطنية، ومنطقة اتفاقية لجنة المحافظة على الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا (بحر روس)، والمناطق الاقتصادية الخالصة في الدول الجزرية في المحيط الهادئ. وأكدت نيوزيلندا وجمهورية فترويللا البوليغارية أعمالهما الجارية من خلال إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك فيما يتعلق بالتعاون، وأبرزت النرويج تحسن الدور الذي تضطلع به لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي فيما يتعلق بالإنفاذ في المنطقة الخاضعة لسلطانها التنظيمية. وذكرت النرويج ونيوزيلندا أنهما أبرمتا عددا من الاتفاقات الثنائية في مجال الإنفاذ.

١٩ - وأبلغت الولايات المتحدة عن عدد من المبادرات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بالإنفاذ. وأشارت إلى أن الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف المعنية بالأنشطة ذات الصلة بصيد الأسماك قد وافقت على مشروع تطوير مدته ثلاث سنوات من المقرر أن تستضيفه الولايات

المتحدة. وسيجري تعيين أربعة موظفين، بمن فيهم محلل لمصائد الأسماك وموظف للتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة توصلت إلى اتفاق ربان السفينة مع بالاو، كما يجري التفاوض بشأن اتفاقات مماثلة مع ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال. وتنص هذه الاتفاقات على الإنفاذ في المصائد وعلى مجالات أخرى من الإنفاذ التعاوني أيضا. وكانت الولايات المتحدة قد أبرمت أيضا اتفاق ربان السفينة مؤقتا مع الرأس الأخضر، ينص على إنفاذ القانون بشأن مجموعة واسعة من المجالات، من بينها مصائد الأسماك.

(د) التفقد والتفتيش في أعالي البحار بموجب المادتين ٢١ و ٢٢ من الاتفاق

٢٠ - أبلغت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ أن إجراءات التفقد والتفتيش في أعالي البحار قد وُضِعَتْ عملا بالاتفاق^(١٠). وأشارت اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي إلى مخططها للتفتيش الدولي المشترك، الذي اعتمد في عام ١٩٧٥، والذي ينص على مراقبة دولية في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، بغرض ضمان تطبيق اتفاقية اللجنة. ووافق كل طرف من الأطراف المتعاقدة على تنفيذ مخطط التفتيش في إطار الإدارة المتعدد السنوات لأسماك التون الأزرق الزعانف بدول شرق المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط.

٢١ - وأفادت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي بأنه، بموجب المادة ١٦ من اتفاقية المنظمة، فإن نظامها للمراقبة والتفتيش والامتثال والإنفاذ ينبغي أن يشمل، في جملة أمور، وجود برنامج للتفتيش، بما في ذلك إجراءات التفقد والتفتيش على السفن، على أساس المعاملة بالمثل. وفي حين أن بعض تدابير الرصد والمراقبة والإشراف لديها قد وُضِعَتْ، فإن تدابير أخرى، مثل إجراءات التفقد والتفتيش ما زالت قيد التطوير. وذكرت اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط أن من المرجح أن يجري في المستقبل تطوير إجراءات التفقد والتفتيش في أعالي البحار. وأفادت الأمانة المؤقتة للمنظمة الإقليمية المقترحة لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ بأن مشروع نص الاتفاقية يشمل إجراءات للتفقد والتفتيش تتماشى مع الاتفاق.

(١٠) انظر تدابير الحفظ والإنفاذ في منظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي، الفصل الرابع، متاحة على الموقع <http://www.nafo.int/fisheries/CEM/chapter4.html>، ونظام المراقبة والإنفاذ للجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، الفصل الرابع، المواد ١٥-١٩، متاح على الموقع http://www.neafc.org/measures/docs/scheme_2007.pdf، وتدبير الحفظ والإدارة للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ المعنون "إجراءات التفقد والتفتيش للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ"، متاح على الموقع <http://www.wcpfc.int/>.

٢٢ - وذكرت لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري أنها قد اتخذت تدابير لضمان الامتثال لأنظمة الحفظ والإدارة، بما في ذلك تغطية المراقبين بنسبة ١٠٠ في المائة على سفن صيد أسماك التون بالشباك الجرافة المحوطة الكبيرة.

٢٣ - تنفيذ الفقرة ٤ من المادة ٢١ من الاتفاق (انظر أيضا الوثيقة A/62/260، الفقرة ٢٠). تقتضي الفقرة ٤ في المادة ٢١ من الدول القائمة بالتفتيش أن تقوم، قبل تفقد وتفتيش سفن الصيد التي ترفع علم دول أخرى أطراف في الاتفاق، بإعلام جميع الدول التي تصطاد سفنها في أعالي البحار في المنطقة أو المنطقة دون الإقليمية ذات الصلة بشكل بطاقات الهوية التي تصدرها تلك الدول الأطراف لمفتشيها المأذون لهم على النحو الواجب. وعلاوة على ذلك، يطلب من الدول الأطراف، في الوقت الذي تصبح فيه أطرافا في الاتفاق، تعيين سلطة مناسبة لتلقي الإخطارات عملا بالمادة ٢١ والإعلان عن تعيينها على النحو الواجب من خلال المنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

٢٤ - وأفادت نيوزيلندا أن لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ كانت الوحيدة، من بين المنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك التي هي عضو فيها، التي اعتمدت إجراءات التفقد والتفتيش في أعالي البحار وفقا للمادتين ٢١ و ٢٢ من الاتفاق، وأنها أبلغت الدول والكيانات الأخرى التي تقوم سفنها بالصيد في منطقة الاتفاقية بشكل وثيقة تحديد الهوية الصادرة إلى مفتشي أعالي البحار التابعين لنيوزيلندا. ويتوفر شكل وثيقة تحديد الهوية على الموقع الإلكتروني للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ (<http://www.wcpfc.int>). وفي إطار لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، عينت نيوزيلندا وزارة مصائد الأسماك بوصفها السلطة المختصة بتلقي الإخطارات. بموجب المادة ٢١. وأفادت بولندا بأن مفتشيها يحملون شارات هوية تقوم على أساس النماذج التي حددتها المنظمات والترتيبات الإقليمية ذات الصلة، وقد قدمت إخطارات ملائمة إلى تلك المنظمات والترتيبات الإقليمية بالاتفاق مع الهيئات المختصة في الجماعة الأوروبية. وذكرت الولايات المتحدة أن الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي هي الوكالة المعنية لتلقي الإخطارات وفقا للمادة ٢١ من الاتفاق.

٢٥ - حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتفردة في أعالي البحار^(١١). أفادت نيوزيلندا بأن المنظمة الإقليمية المقترحة لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ ستكون مسؤولة عن حفظ وإدارة الأنواع غير الكثيرة الارتحال، بما فيها الأرصد السمكية المتفردة في أعالي البحار. ومن شأن ذلك أن يسد ثغرة في إدارة الموارد السمكية في أعالي البحار في جنوب المحيط الهادئ. واعتمد المشاركون في الاجتماع الدولي الثالث بشأن إنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ الذي عقد في رينياكا، شيلي، في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، تدابير وقائية مؤقتة للصيد في أعالي البحار وفي أعماق البحار. وتمت تكملة تلك التدابير بمعايير متصلة بجمع البيانات وتقديم التقارير، وبرامج المراقبة، ورصد السفن وإجراء التقييمات القاعية.

٢٦ - وأشارت الولايات المتحدة إلى أن التدابير التي اعتمدها مؤخرا هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا لتقييد استخدام معدات الصيد التي تلامس القاع في المناطق ذات النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، قد أفادت الأنواع التي تعيش في قاع البحار العميقة، مثل السمك المسنن، الموجودة في تلك النظم الإيكولوجية. كذلك، فإن الولايات المتحدة وضعت بشكل أحادي لائحة تحظر واردات السمك المسنن ما لم تتم تلبية اشتراطات نظام رصد السفن الإلكتروني ومخطط وثائق الصيد.

٢ - تنفيذ نتائج مؤتمر الاستعراض

٢٧ - اعتمد مؤتمر استعراض الاتفاق، الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٦، عددا من التوصيات للدول بشأن المواضيع التالية: حفظ وإدارة الأرصد السمكية؛ وآليات للتعاون الدولي ومع الدول غير الأعضاء؛ والرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ؛ والدول النامية وغير الأطراف (انظر A/CONF.210/2006/15، المرفق، الفقرات ١٨ و ٣٢ و ٤٣ و ٥٥). وفي الفقرة ٢٨ من القرار ١٧٧/٦٢، شجعت الجمعية العامة الدول على تنفيذ تلك التوصيات، منفردة، ومن خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، حسب الاقتضاء.

٢٨ - التدابير التي اتخذتها الدول. قدمت كندا ولاتفيا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة معلومات فيما يتعلق بتنفيذ توصيات مؤتمر الاستعراض (انظر أيضا

(١١) للاطلاع على معلومات عن أنواع أرصد الأسماك المتفردة في أعالي البحار، انظر الوثيقة A/CONF.210/2006/1، الفقرات ١٠٤-١١٦. وانظر أيضاً الوثيقة A/62/260، الفقرتان ٢٢ و ٢٣. وقدم عدد من الدول تقارير عن هذا الموضوع، منها بولندا وقطر وكندا ولاتفيا ونيوزيلندا والنرويج والولايات المتحدة واليمن.

الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من الوثيقة A/62/260). وأفادت نيوزيلندا أنها عملت لضمان إدراج التوصيات ضمن صكوك مصائد الأسماك، مثل قرار الجمعية العامة ١٧٧/٦٢، وعمل المحافل الدولية ذات الصلة بمصائد الأسماك، مثل الفاو. وأشارت الولايات المتحدة إلى أنها تؤيد عمل اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، وهيئة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ومنظمة حفظ أسماك السلمون في شمال الأطلسي، لتقييم أداء وأعمال لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، من أجل تحسين وتعزيز ولاياتهما. كما أنها قدمت دعماً قوياً إلى ما جرى مؤخراً من أعمال الفاو لوضع مبادئ توجيهية تقنية لإدارة مصائد الأسماك في أعماق البحار في أعالي البحار، بما في ذلك المقاييس والمعايير اللازمة لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وآثار الصيد على تلك النظم الإيكولوجية. وشددت كندا على دور المشاورات غير الرسمية بين الدول الأطراف في الاتفاق بوصفها منتدى لمناقشة توصيات مؤتمر الاستعراض وتحديد أولويات العمل.

٢٩ - **الأنشطة التي اضطلعت بها الفاو.** فيما يتعلق بالترتيبات التي تجريها الفاو مع الدول لجمع ونشر البيانات عن قيام السفن التي ترفع علمها في صيد الأسماك في أعالي البحار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، أفادت المنظمة أنه بالنسبة للمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، قام الفريق التنسيق العامل المعني بإحصاءات مصائد الأسماك بدور محوري في إعادة النظر في متطلبات إحصاءات مصائد الأسماك لأغراض البحث ووضع السياسات والإدارة. وكان لتركيز الفريق العامل على وضع المعايير أهمية خاصة باعتباره وسيلة لتعزيز الوصول إلى مستويات عالية لأعضائه والحفاظ عليها (انظر أيضاً الفقرة ٢٧ من الوثيقة A/62/260).

٣٠ - وقدمت الفاو أيضاً معلومات عن الخطوات التي اتخذتها لتنقيح قاعدة بياناتها العالمية عن مصائد الأسماك، بغية تقديم معلومات بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والأرصدة السمكية المتفردة في أعالي البحار على أساس المكان الذي جرى الصيد فيه (انظر أيضاً الفقرة ٢٨ من الوثيقة A/62/260، الفقرة ٢٨). وفي دورته الثانية والعشرين التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٧، قبل الفريق التنسيق العامل اقتراح الفاو وضع نظام عالمي للتجميع والنشر، من شأنه أن يمكن من نشر البيانات المستقاة من المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، والفاو وغيرها. وفي عام ٢٠٠٧، أجرت الفاو دراسة جدوى لوضع تصميم أساسي للنظام وتحديد المشاكل المحتملة فيه. واقترحت استحداث نموذج أولي للنظام العالمي، بتمويل من اليابان، وتقديمه إلى الفريق التنسيق العامل في دورته الثالثة والعشرين التي ستعقد في

آذار/مارس ٢٠٠٩ لاستعراضه والحصول على تعقيبات المنظمات الإقليمية الرئيسية لإدارة مصائد الأسماك.

٣ - الجولة السابعة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق

٣١ - عُقدت الجولة السابعة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق في نيويورك يومي ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، بهدف بحث تنفيذ الاتفاق على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والعالمي، مع مراعاة نتائج مؤتمر الاستعراض فيما يتعلق بالوسائل المقترحة لتعزيز تنفيذ الاتفاق، وتحقيق مشاركة أوسع نطاقاً فيه، وتقديم أي توصيات مناسبة كي تنظر فيها الجمعية العامة (انظر ICSP7/UNFSA/REP/INF.2).

٣٢ - وفي نهاية الدورة، تم الاتفاق على توصية الجمعية العامة باتباع سبل العمل التالية: '١' أن تطلب من الأمين العام أن يستأنف في عام ٢٠١٠ مؤتمر الاستعراض الذي يُعقد بموجب المادة ٣٦ من الاتفاق وأن يبدأ الأعمال التحضيرية اللازمة وأن يعتمد القرارات المتعلقة بالميزانية في هذا الشأن؛ '٢' أن تطلب من الأمين العام أن يعقد جولة ثامنة من المشاورات غير الرسمية في عام ٢٠٠٩ لمدة لا تقل عن أربعة أيام، وذلك للنظر، في جملة أمور منها تحقيق مشاركة أوسع نطاقاً في الاتفاق من خلال الحوار المستمر والأعمال التحضيرية الأولية من أجل استئناف مؤتمر الاستعراض، وأن يقدم أي توصيات مناسبة إلى الجمعية العامة؛ '٣' أن تطلب من الأمين العام أن يقدم إلى مؤتمر الاستعراض المستأنف تقريراً شاملاً مستكملاً يُعد بالتعاون مع الفاو، وذلك وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من الاتفاق؛ '٤' أن تطلب من الأمانة العامة أن تضع، بالتعاون مع الفاو قائمة شاملة بمصادر المساعدة المتوفرة التي يمكن أن تصل إليها الدول النامية بقصد زيادة قدراتها وتحقيق مشاركة أوسع نطاقاً في الاتفاق.

باء - تنفيذ صكوك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المتعلقة بمصائد الأسماك

١ - اتفاق الامتثال الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٣٣ - حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كان عدد الدول الأطراف التي قبلت اتفاق الامتثال الذي وضعته الفاو (انظر <http://www.fao.org/Legal/treaties/012s-e.htm>) ٣٦ دولة، بما في ذلك الجماعة الأوروبية. وقد أبلغت عمان، وكندا، ولافتيا، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ اتفاق الامتثال (انظر أيضاً A/62/260، الفقرتان ٣٢ و ٣٣). وأفادت عمان بأنها قد وضعت نظاماً صارماً لرصد سفن الصيد التي ترفع علمها سواء في أعالي البحار أم في المناطق الواقعة ضمن ولايتها الوطنية؛ وأن

التدابير القانونية قد أُتخذت ضد المراكب التي انتهكت اتفاق الامتثال. وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية، وهي ليست طرفا في اتفاق الامتثال، إلى أنها قد أدرجت في قانونها المحلي بعض أجزاء اتفاق الامتثال المتصلة بمراقبة سفن الصيد التي ترفع علمها والتي تعمل في أعالي البحار، وذلك لتحسين حفظ وتنظيم حيزها البحري الوطني. في حين أكدت اليمن، التي هي أيضا ليست طرفا في اتفاق الامتثال، أنها قد نظمت أنشطة صيد الأسماك بالنسبة لرعاياها والسفن التي ترفع علمها، بما في ذلك من خلال تنفيذ متطلبات الرصد والمراقبة والإشراف وتوفير المعلومات عن المصيد من الأسماك.

٢ - مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٣٤ - أبلغت كمبوديا، وكندا، والكويت، ولاتفيا، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا، وإسبانيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والولايات المتحدة عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ وترويج مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية، التي وضعتها الفاو (انظر أيضا A/62/260، الفقرتان ٢٢ و ٢٣). وعلى وجه الخصوص، أبلغت كمبوديا أنها قد ترجمت مدونة قواعد السلوك وعقدت مشاورات لتعزيز الوعي بها لدى موظفي الحكومة والمشتغلين بصيد الأسماك المحليين.

٣ - خطط العمل الدولية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٣٥ - أبلغت كمبوديا، وكندا، والكويت، ولاتفيا، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا، وإسبانيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والولايات المتحدة عن اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ خطط العمل الدولية للفاو المعتمدة ضمن إطار مدونة قواعد السلوك (انظر أيضا A/62/260، الفقرة ٣٦). ويرد في الفرعين الثاني والخامس من هذا التقرير، مزيد من المعلومات عن المسائل المتصلة بتنفيذ خطة العمل الدولية لحفظ أسماك القرش وإدارتها، وخطة العمل الدولية لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، وخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد (IPOA - Capacity)، وخطة العمل الدولية للحد من المصيد العرضي للطيور البحرية في مصائد الخيوط الطويلة.

٣٦ - وأبلغت كندا أنها قد وضعت خطط عمل وطنية لتنفيذ خطط العمل الدولية لحفظ وإدارة سمك القرش، وخطة العمل الدولية لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وخطة العمل الدولية لإدارة قدرات الصيد. وبالإشارة بوجه خاص إلى خطة العمل الدولية لحفظ وإدارة سمك القرش، أبلغت كمبوديا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وجمهورية

فنزويلا البوليفارية أنها قد اعتمدت فعلا خطة عمل وطنية بشأن سمك القرش. وأشارت كمبوديا إلى أنها تتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا - مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بالدراسات والأبحاث المتصلة بمسائل إدارة سمك القرش. وأشارت الولايات المتحدة إلى أنها قدّمت مساعدة تقنية ومساعدة في مجال بناء القدرات لتعين بلدان أخرى على وضع خطط عمل وطنية بشأن سمك القرش. كما قامت بتعزيز تدابير حفظ وإدارة سمك القرش وتنفيذ خطة العمل الدولية لإدارة وحفظ أسماك القرش في المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، التي شاركت فيها.

رابعا - تعزيز صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري

٣٧ - تعزيز صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية سيساعد في ضمان أن تستمر موارد مصائد الأسماك في توفير الفوائد الغذائية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية الهامة للأجيال الحالية والمقبلة. فيجب على الدول أن تحفظ وتدير الموارد البحرية الحية بطريقة فعالة، مع إدراك أهمية مصائد الأسماك ومصالح المشتغلين بقطاع صيد الأسماك، في ذات الحين الذي تراعي فيه الخصائص البيولوجية لهذه الموارد، والترابط القائم بين الأنواع المصيدة والأنواع المرتبطة بها والمعتمدة عليها، كما تراعي أهمية النظم الإيكولوجية البحرية، بما فيها النظم الإيكولوجية البحرية الهشة كموائل للكثير من أنواع السمك وغيرها من مكونات التنوع البيولوجي البحري. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير في هذا الصدد لتفادي الآثار السيئة المترتبة على صيد الأسماك في البيئة البحرية، والاحتفاظ بسلامة النظم الإيكولوجية البحرية، والتقليل إلى الحد الأدنى من أخطار الآثار الطويلة الأجل والتي لا يمكن تلافيها المترتبة على عمليات صيد الأسماك^(١٢).

٣٨ - وهناك أيضا حاجة إلى تحسين التعاون والتنسيق للمضي في تعزيز صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري وتوفير الشراكات الدولية والتمويل الدولي لبناء القدرات في الدول النامية، مثلا من خلال وضع برامج أبحاث بشأن الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز استدامة مصائد الأسماك والتدابير الهادفة للحد من أثر صيد الأسماك على النظم الإيكولوجية البحرية.

٣٩ - واستجابة للدعوات الموجهة من الجمعية العامة، ما برح كثير من الجيبين (الجزائر، والبحرين، وكمبوديا، وكندا، والجماعة الأوروبية، والكويت، ولاتفيا، والمكسيك،

(١٢) انظر، مثلا، مدونة قواعد السلوك، وإعلان ريكيافيك بشأن صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري، والاتفاق.

والمغرب، ونيوزيلندا، والنرويج، وعمان، والسنغال، وإسبانيا، وسورينام، والولايات المتحدة، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، واليمن) يتخذون تدابير لتعزيز صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك عن طريق اعتماد وتنفيذ نهج النظم الإيكولوجية، أو تطبيق النهج التحوطي، أو إنشاء مناطق بحرية محمية، أو اعتماد استراتيجيات لحماية الموائل الهشة، ووضع برامج لجمع المعلومات بشكل مستمر، وزيادة الأبحاث العلمية المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية، وتوفير برامج تدريبية، ووضع برامج مراقبة والعمل بوسائل أخرى على تعزيز الإطار القانوني لديهم وسن أحكام لتنظيم مصائد الأسماك بشكل أكثر فعالية.

٤٠ - وكما سُبِقَ أدناه، أُتخذت أيضا إجراءات محددة لتعزيز استدامة تربية المائيات، ومعالجة التلوث البحري، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من ممارسات الصيد المدمرة، ووضع معايير بشأن أهداف وإدارة المناطق البحرية المحمية وذلك للأغراض المتعلقة بمصائد الأسماك.

ألف - تحقيق استدامة تربية المائيات

٤١ - ربما تكون تربية المائيات أسرع قطاعات إنتاج الأغذية نموا حيث يبلغ إنتاجها الآن حوالي ٥٠ في المائة من أسماك الغذاء في العالم، وزادت قيمة إنتاجها في عام ٢٠٠٤ عن ٧٠ بليون دولار^(١٣). ويؤدي هذا القطاع دورا هاما في الجهود العالمية المبذولة للقضاء على الجوع وسوء التغذية، كما يمكن أن يسهم في التنمية عن طريق تحسين الدخل، وتوفير فرص العمالة، وزيادة العائدات من استعمال الموارد^(١٤).

٤٢ - وقطاع تربية المائيات في نمو في جميع أصقاع العالم تقريبا، إن من المتوقع أن يزيد طلب السكان في العالم على المنتجات الغذائية المائية. وبالنظر إلى استقرار مستوى الإنتاج في مصائد الأسماك وإلى أن معظم مصائد الأسماك الرئيسية قد بلغت إمكاناتها القصوى، فإن في وسع تربية المائيات أن تقدم إسهاما هاما في هذا الصدد. ويُقدر أنه، للحفاظ على المستوى

(١٣) موقع الفاو على الإنترنت، حالة تربية المائيات في العالم، متاح على <http://www.fao.org/fishery/topic/13540/en>. انظر أيضا حالة تربية المائيات في العالم لعام ٢٠٠٦، الورقة التقنية رقم ٥٠٠ للفاو عن مصائد الأسماك (روما ٢٠٠٦)، وحالة مصائد الأسماك وتربية المائيات في العالم لعام ٢٠٠٦، إدارة مصائد الأسماك بالفاو، (روما ٢٠٠٧).

(١٤) وثيقة معلومات أساسية صادرة عن الفاو، "دور تربية المائيات في التنمية المستدامة"، متاحة على الموقع <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/012/k0701e.pdf>.

الحالي للاستهلاك الفردي، من الضروري أن يصل إنتاج تربية المائيات في العالم إلى ٨٠ مليون طن بحلول عام ٢٠٥٠^(١٥).

٤٣ - بيد أنه لتحقيق هذا الغرض، سيحتاج قطاع تربية المائيات إلى التصدي لتحديات كبيرة. فالاستمرار في إدخال التحسينات، واتخاذ الإجراءات، وتقديم الاستثمارات ضروري لضمان درجة أعلى في الاستدامة البيئية والجدوى الاقتصادية في هذا القطاع، وذلك بالنظر إلى ازدياد الضغط على قاعدة الموارد الطبيعية وازدياد وعي الجمهور بالمسائل البيئية. واتباع نهج النظم الإيكولوجية إزاء تطوير تربية المائيات يمكن أن يساعد في التوفيق بين الأهداف البشرية والأهداف البيئية للتنمية المستدامة^(١٤).

التدابير التي اتخذتها الدول

٤٤ - أبلغت الجزائر، وكندا، ولاتفيا، والمكسيك، والمغرب، والسنغال، والولايات المتحدة، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، واليمن عن جهود جديدة بُذلت لتحقيق استدامة تربية المائيات، بما في ذلك تدابير لتحسين الإطار القانوني أو الإداري الذي ينظم قطاع تربية المائيات (الجزائر، والسنغال، والولايات المتحدة، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. انظر أيضا A/62/260، الفقرتان ٤٣ و ٤٤). وتقوم الجزائر بإعداد خطة سنوية للتنمية والإدارة لضمان رصد الأرصدية بشكل مستمر. كما بدأت في مشروع رائد لتطبيق نهج النظم الإيكولوجية على تربية المائيات من المقرر توسيعه كي يشمل جميع أنشطة تربية المائيات في البلاد، وكذلك سياسة لتطوير زراعة المائيات بقصد موازنة إنتاج مصائد الأسماك البحرية مع إنتاج تربية المائيات للتخفيف من الضغط الحاصل على الأرصدية المفرط في استغلالها غالبا. وتعمل كندا على تطوير قطاع لتربية المائيات مستدامة من الناحيتين البيئية والاجتماعية من خلال الإصلاح الإداري والتنظيمي، والعلوم التنظيمية، والابتكار، وإصدار الشهادات، والوصول إلى الأسواق. كما دخلت في مذكرة تفاهم مع شيلي بقصد التعاون في هذا المجال. أما تطوير تربية المائيات في المكسيك، فقد سبقته دراسات عن الأثر البيئي، كما وُضعت أنظمة لمراقبة جوانب التصحاح في أنشطة تربية المائيات. وطلب المغرب إجراء دراسات عن الأثر البيئي بالنسبة لمشاريع تربية المائيات وتربية الأسماك. وأنشأت جمهورية فنزويلا البوليفارية وحدة متخصصة بتربية المائيات ووضعت معايير وطنية وغيرها من الآليات للتعامل مع دخول الأنواع الغريبة وأمراض تربية المائيات.

(١٥) موقع الفاو على الإنترنت، حالة تربية المائيات في العالم، انظر الحاشية ١٣ أعلاه.

٤٥ - وأبلغت الدول أيضا عن بذل جهود لتحسين التعاون والتنسيق بالنسبة لتربية المائيات. فقد عقدت لاتفيا مؤتمرا دوليا في أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن إمكانيات تطوير تربية المائيات في منطقة البلطيق الشرقية، كما أنشأت اليمن مركزا لتربية المائيات بالتعاون مع اليابان.

الأنشطة التي اضطلعت بها الفاو

٤٦ - قدمت الفاو المشورة والمعلومات لضمان مساهمة تربية المائيات بشكل مستدام في الإمدادات الغذائية، والأمن الغذائي، والنمو الاقتصادي العام، من خلال تنفيذ الأحكام ذات الصلة من مدونة قواعد السلوك. كما عملت، بالتعاون الوثيق مع مختلف المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، على بناء توافق دولي في الآراء فيما بين أصحاب المصلحة المسؤولين عن تطوير تربية المائيات وذلك بواسطة توفير منابر للنقاش على الصعيدين الإقليمي والعالمي في الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك. وعقدت في هذا الصدد، عددا من اجتماعات الهيئات الإقليمية المتصلة بتربية المائيات مثل لجنة مصائد الأسماك في المياه الداخلية وتربية المائيات في أفريقيا، واللجنة الاستشارية لمصائد الأسماك الداخلية الأوروبية، واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك. ومن الأعمال الرئيسية الأخرى وضع مبادئ توجيهية بشأن خطة إصدار الشهادات لمنتجات تربية المائيات وسلامتها؛ وتحليل المخاطر في تربية المائيات وتقييمها وإدارتها، ووضع مبادئ توجيهية تقنية بشأن الإدارة الصحية للحيوانات المائية، وتنقل الأنواع المائية الحية عبر الحدود بأمان، واستخدام العلف والبذور بشكل مسؤول، واستخدام الأنواع الغريبة بشكل مسؤول في تربية المائيات، والحفاظ على التنوع البيولوجي المائي واستخدامه بشكل مسؤول لأغراض تربية المائيات^(١٦).

٤٧ - وأقامت الفاو حدثا استثنائيا رفيع المستوى، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لمعالجة دور تربية المائيات في التنمية المستدامة، شمل مسائل تتصل بالتنمية الاقتصادية (الأمن الغذائي والعمالة والنمو الاقتصادي)، والحوكمة (السياسات والأطر التنظيمية)، والقدرات البشرية والمؤسسية والجوانب البيئية. وجرى التسليم بأن الآثار البيئية الضارة لتربية المائيات قد قلت كثيرا، لكن المحافظة على استدامة إنتاج تربية المائيات مع خفض آثاره البيئية الضارة إلى الحد الأدنى تظل من المسائل ذات الأهمية الحاسمة. وأكد الاجتماع أيضا ضرورة تحسين إدارة القطاع من أجل رفع مساهمته إلى الحد الأقصى في مجالات الرفاه الاجتماعي والاقتصاد

(١٦) حازت الخطوط التوجيهية التقنية التي أعدها الفاو بشأن المبادئ الدولية لتربية الإربيان على "الجائزة الخضراء لعام ٢٠٠٠" من البنك الدولي.

الوطني والتجارة الدولية. وجرى التأكيد أيضا على أهمية تهئية بيئة مواتية لكفالة استدامة ذلك الإنتاج، وتأكيد أهمية التعاون المؤسسي والإقليمي وضرورة إجراء البحوث وتنظيم التدريب وبناء القدرات وتوفير الإرشاد فيما يتعلق بالتنمية المستدامة لتربية المائيات^(١٧).

٤٨ - وانهقد أيضا اجتماع لخبراء الفاو، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، من أجل استعراض تأثير تغير المناخ على مصائد الأسماك وتربية المائيات، وبحث الخيارات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. وألقى الاجتماع الضوء على القيود التي تحد من إمكانيات تنفيذ استراتيجيات تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، وحدد الأولويات وصاغ التوصيات^(١٨). وجرى أيضا استعراض دور مصائد الأسماك وتربية المائيات في مجال الأمن الغذائي العالمي، في المؤتمر الرفيع المستوى للأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة البيولوجية، المعقود في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في روما^(١٩).

٤٩ - وستعقد الدورة الرابعة للجنة الفرعية المعنية بتربية المائيات التابعة للجنة مصائد الأسماك بالفاو، في بوريتو فاراس، شيلي، خلال الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات والهيئات الأخرى ذات الصلة

٥٠ - أفادت لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف بأنها أجرت تحليلا على تأثير تربية المائيات على أرصدة أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف، من خلال عملياتها التقييمية للأرصدة، ورصدت عن كثب أنشطة أي عضو من أعضائها العاملين في مجال تربية هذا النوع من أسماك التون، بما في ذلك من خلال إعداد التقارير المتعلقة بالصيد والإنتاج. وأعد كل واحد من أعضاء منظمة حفظ أسماك السلمون في شمال المحيط الأطلسي خطة تنفيذ توضح تفاصيل التدابير التي ستتخذ على امتداد السنوات الخمس القادمة من أجل تنفيذ اتفاقات المنظمة، بما في ذلك قرار يرمي إلى أن تخفض إلى الحد الأدنى آثار تربية المائيات

(١٧) الملاحظات الموجزة للحدث الاستثنائي الرفيع المستوى، فيما يتعلق بدور تربية المائيات في التنمية المستدامة، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، منظمة الأغذية والزراعة، روما، وهي متاحة على الموقع <http://www.fao.org/fishery/topic/17000>.

(١٨) انظر "الخيارات المتاحة لصناع القرار"، حلقة العمل المتعلقة بتغير المناخ ومصائد الأسماك وتربية المائيات، مقر منظمة الأغذية والزراعة، روما، ٧-٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ويمكن الحصول عليه أيضا على الموقع <http://www.fao.org/foodclimate/hlc-home/en>.

(١٩) المؤتمر الرفيع المستوى للأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة البيولوجية، ٣-٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، روما، إيطاليا، انظر <http://www.fao.org/foodclimate/hlc-home/en>.

وإدخال سلالات جديدة والتناسل فيما بين الفصائل المختلفة على أرصدة سمك السلمون الطليق. وستخضع التقارير المرحلية إلى استعراض نقدي على يد فريق يضم ممثلين لأعضاء المنظمة والمنظمات غير الحكومية المعتمدة. وتعاون مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا مع منظمة الأغذية والتعاون وشبكة مراكز تربية المائيات في آسيا والمحيط الهادئ، في مجال تربية المائيات، بما في ذلك ما يتعلق بإصدار الشهادات والعلامات التجارية لمنتجات تربية المائيات. وأعد المركز أيضا طرائق لاستخدام وسائل غير ضارة بالبيئة في المنطقة وتطوير هذه الوسائل، بما في ذلك إقامة مزارع لتربية الإربيان. وأدخلت لجنة هلسنكي آثار تربية المائيات في تقييماتها لحالة البيئة، لا سيما فيما يتعلق بإضافة العناصر الغذائية إلى المياه، وقدم مرفق البيئة العالمية الدعم لتربية المائيات المستدامة في عدة مشاريع ضخمة للنظام الإيكولوجي البحري.

باء - التصدي للتلوث البحري

٥١ - يأتي التلوث البحري من مصادر مختلفة تشمل التلوث من مصادر في البر والتلوث الناشئ عن أنشطة تخص قاع البحار والتلوث عن طريق الإغراق والتلوث من السفن والتلوث من الجو أو من خلاله (الفرع ٥ من الجزء الثاني عشر من الاتفاقية). وتتعرض البيئة البحرية إلى أخطار مباشرة وغير مباشرة ناتجة عن أنشطة صيد السمك والأنشطة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك معدات الصيد المهمة والركام البحري (مثل أدوات وخيوط الصيد وحاويات الأغذية وما إلى ذلك)، والتلوث الناجم عن تجهيز الأسماك في عرض البحر وفي مصانع ساحلية للتجهيز، وغازات الدفينة المنبعثة عن السفن. ويقدر أن نسبة ٣٠ في المائة تقريبا من جميع الحطام البحري تأتي من صناعة الأسماك، وأن ٨ ملايين صنف من الركام البحري الآتي من جميع المصادر تدخل البحر يوميا^(٢٠). وقد يستمر صيد الأسماك وقتلها في حالة فقدان معدات الصيد أو تركها في عرض البحر، فيما يسمى بالصيد الشبحي.

٥٢ - وكررت الجمعية العامة دعوتها إلى الدول والمنظمات ذات الصلة كي تعالج مسألة معدات الصيد المتروكة أو التي يتم التخلص منها والحطام البحري المتصل بها والآثار الضارة الناجمة عن ذلك فيما يتعلق بالأرصدة السمكية والموائل والأنواع البحرية الأخرى (انظر مثلا القرارين ٣١/٦٠، الفقرات ٧٧-٨١ و ١٧٧/٦٢، الفقرة ١٠٤). وحثت الجمعية العامة الدول أيضا على تنفيذ خطة العمل العالمية المتعلقة بحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وتسريع وتيرة أنشطة المحافظة على النظام الإيكولوجي البحري، بما في ذلك الأرصدة

(٢٠) انظر الوثائق A/60/63 الفقرات ٢٣٢-٢٨٣، و A/62/66/Add.2، الفقرات ٢٨-٥٠، و UNE/GPA، حالة البيئة البحرية: الاتجاهات والعمليات (لاهاي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦).

السمكية، ضد التلوث والتدهور المادي (انظر القرار ١٧٧/٦٢، الفقرة ١٠٣، على سبيل المثال). وقد صممت خطة العمل العالمية هذه لتساعد الدول على اتخاذ إجراءات تؤدي إلى منع تدهور البيئة البحرية وحفضه والتحكم فيه أو القضاء عليه، وإلى رد البيئة البحرية إلى سابق عهدها وحمايتها من الأنشطة البرية (انظر الوثيقة A/62/66، الفقرات ٢٦٨-٢٧٢).

١ - معدات الصيد المهجورة وأنواع الحطام البحري الأخرى

(أ) التدابير التي اتخذتها الدول

٥٣ - أبلغت الجماعة الأوروبية وجمهورية فنزويلا البوليفارية والمغرب والنرويج والولايات المتحدة عن بذل جهود جديدة، أو عن إحراز تقدم في الجهود الجارية، من أجل معالجة معدات الصيد المهجورة وغيرها من أنواع الحطام البحري الأخرى وتنفيذ الفقرات من ٧٧ إلى ٨١ من قرار الجمعية العامة ٣١/٦٠ (انظر أيضا الوثيقة A/62/260، الفقرات ٥٣-٥٣). وحظرت الجماعة الأوروبية استخدام شبك القيعان العميقة الخيشومية في المياه التي يزيد عمقها على ٦٠٠ متر. بمناطق إضافية في شمال الأطلسي، وسمحت باستخدام مثل هذه الشباك على أعماق أخرى تحت شروط تتضمن بنودا صيغت من أجل تفادي الصيد الشبحي. وتنظر الجماعة أيضا في أمر اعتماد تدابير مماثلة في ما يتعلق بمناطق أخرى من مياه شمال الأطلسي. وجرت توعية صائدي الأسماك المغاربة بتأثير معدات الصيد المفقودة والمشاكل التي يتسبب فيها الصيد الشبحي، وتم تشجيعهم على استعادة أية معدات صيد مفقودة يُعثر عليها أثناء عمليات الصيد. وتخطط النرويج لتعزيز جهودها في مجال التعاون مع البلدان الأخرى في ما يتعلق ببرامج المعدات المفقودة، وتواصل إثارة مسألة الحطام البحري في إطار لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق الأطلسي، وفي المشاورات السنوية مع البلدان المجاورة. ونفذت الولايات المتحدة عدة مشاريع بحثية عن آثار معدات الصيد المفقودة والمهجورة، تشمل دراسات عن جرار صيد السرطانات وتأثيرها على الأنواع البحرية في الساحل الشرقي، وعن توثيق الأنواع البحرية التي تعلق في الشباك المهجورة على الساحل الغربي، كما استعرضت ما كُتب عن تأثير معدات الصيد المهجورة على مصائد الأسماك، من أجل التأكد من فجوات محددة في البيانات. وواصلت أيضا تنفيذ برامج لإزالة معدات الصيد المهجورة، بما في ذلك إزالتها من الشعاب المرجانية إلى الشمال الغربي من جزر هاواي، وبرامج عن توفير مرافق للتخلص من هذه المعدات وإعادة تدويرها. ويجري العمل على تنفيذ عدد من المشاريع بهدف تحديد مناطق تجمع معدات الصيد المهجورة، وتحديد كميات هذه المعدات في المناطق الخاضعة للحماية الاتحادية، ونشرت برامج لاسترداد هذه المعدات على نطاق الولايات الساحلية. وهناك بحوث جارية أيضا بشأن تأثير معدات الصيد المهجورة على

الأنواع البحرية. وأوضحت جمهورية فيتزويلا البوليفارية أن الغرض من تطبيق أنظمتها الوطنية هو معالجة مسألة معدات الصيد المهجورة. بما في ذلك فرض عقوبات معينة بالسجن والغرامة في ما يتعلق بالإغراق ورمي الأشياء وأصناف الحطام التي تؤدي إلى تدهور البيئة، أو تسميم أو تلويث المسطحات المائية، وإغراق المواد الملوثة أو إلقاء المياه الضارة بصحة الإنسان والبيئة.

٥٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، شاركت الولايات المتحدة في استضافة حلقة عمل ضمت ممثلين عن دول كاريبية ومجموعات للأطراف ذات المصلحة، لمناقشة مسألة معدات الصيد المهجورة في منطقة البحر الكاريبي الأوسع. وتناولت حلقة العمل أنواع ومصادر معدات الصيد المهجورة في منطقة البحر الكاريبي، ومدى استفحال مشكلة هذه المعدات، وما يمكن عمله من أجل معالجة المشكلة. ووضع المشاركون خطة عمل لإجراء دراسة استقصائية للدول الكاريبية، في ما يتعلق بنطاق المشاكل التي تسببها معدات الصيد المهجورة في ولاياتها.

(ب) التدابير التي اتخذتها المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

٥٥ - أبلغ أيضا عدد من المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن التقدم في تنفيذ الفقرات من ٧٧ إلى ٨١ من قرار الجمعية العامة ٣١/٦٠. ولا توجد لدى منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي تدابير محددة بشأن معدات الصيد المفقودة والمهجورة والحطام البحري، إلا أنه جرى الاعتراف بضرورة خفض التلوث والنفايات الناتجة عن سفن صيد الأسماك إلى الحد الأدنى، في الاتفاقية المعدلة للمنظمة، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٧. وحظرت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي استخدام الشباك الخيشومية في أعماق تزيد على ٢٠٠ متر، واعتمدت توصية بشأن إزالة معدات الصيد التي لا تحمل علامات أو المعدات غير القانونية واستعادة المعدات الثابتة المفقودة والتخلص منها، وبدأ نفاذ هذا الحظر في عام ٢٠٠٨. وتشكل النفايات الصلبة مشكلة مشتركة في البحار وعلى السواحل في منطقة مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا، لكن لم تجر دراسة على النسبة التي تشكلها معدات الصيد المفقودة والمهجورة في هذه النفايات على النطاق الإقليمي. ولم تتخذ الدول المشاركة في المفاوضات بشأن إنشاء منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ تدابير ذات صلة بالحطام البحري، لكن مشروع الاتفاقية قيد النظر يشتمل على أحكام تتصل بضرورة تقليل الآثار الضارة لمعدات الصيد المفقودة والمهجورة إلى الحد الأدنى. وألقي الضوء أيضا على المشاكل المتصلة بالحطام البحري ومعدات الصيد المهجورة في الاجتماع الرابع للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط

الهادئ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حيث اقترح النظر في هذه المسائل في الاجتماعات المقبلة للمنظمة.

(ج) أنشطة المنظمات والهيئات الأخرى ذات الصلة

٥٦ - دعت الجمعية العامة المنظمة البحرية الدولية إلى أن تقوم، بالتشاور مع المنظمات والهيئات الأخرى ذات الصلة، باستعراض المرفق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن، لسنة ١٩٧٣، في صيغتها المعدلة من خلال بروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بها، وإلى أن تقيم فعالية الاتفاقية في مجال معالجة مسألة المصادر البحرية للحطام (انظر القرار ٣٠/٦٠، الفقرة ٦٧). وطلبت الجمعية إلى منظمة الأغذية والزراعة عقب ذلك، التشاور مع المنظمة البحرية الدولية بشأن جهودها المتصلة بالحطام البحري (انظر القرار ١٧٧/٦٢، الفقرة ١٠٥).

٥٧ - وكاستجابة لهذا الطلب، تعمل المنظمة البحرية الدولية على استعراض المرفق الخامس لاتفاقية منع التلوث من السفن ومبادئ التوجيهية، بالتشاور مع المنظمات والهيئات ذات الصلة، من أجل تقييم فعالية هذا المرفق في مجال معالجة المصادر البحرية للحطام. ولتحقيق هذا الغرض، أسست المنظمة البحرية فريق مراسلات لتطوير إطار وطريقة للعمل ووضع جدول زمني للاستعراض الشامل للمرفق والمبادئ التوجيهية المرتبطة به وتنفيذها، ويجري النظر في عدد من المسائل المتصلة بكيفية معالجة السفن لنفاياتها، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بمعدات الصيد المهجورة والمفقودة والتي يجري التخلص منها. وعقب ذلك، قدمت منظمة الأغذية والزراعة تعليقاتها الفنية المتصلة باستعراض المرفق الخامس إلى فريق الاتصالات.

٥٨ - وجرى مناقشة هذه المسألة أيضا أثناء الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية المعني بالصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه والمسائل ذات الصلة، المعقودة في روما، خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (انظر وثيقة المنظمة البحرية الدولية MSC/83/INF.12، المرفق). ولاحظ الفريق أن معدات الصيد المهجورة والمفقودة والتي يجري التخلص منها تزيد احتمالات حدوث الصيد الشبحي، وأن هذا النوع من الصيد قد يكون أحد شواهد "عدم الإبلاغ" في إطار الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه. وجرى التسليم بأن إدخال أية تعديلات على النص الملزم قانونا للمرفق الخامس لاتفاقية منع التلوث من السفن ومبادئ التوجيهية، يجب أن يكون موجها إلى خفض معدلات حدوث نشوء هذا النوع من معدات الصيد وآثاره من جميع سفن صيد الأسماك، إلى الحد الأدنى. وأبلغ الفريق العامل المخصص المشترك

بأن دولا قليلة قد نفذت المبادئ التوجيهية المرتبطة بالمرفق الخامس للاتفاقية، لا سيما في ما يتعلق بتدابير الإبلاغ عن المعدات المفقودة واستعادتها والتخلص منها وإعادة تدويرها.

٥٩ - وأفادت منظمة الأغذية والزراعة الفريق العامل المخصص المشترك بأنها ستعالج مسألة معدات الصيد المفقودة والتي يجري التخلص منها من خلال مواصلة إعداد معايير تتعلق بوضع العلامات على معدات الصيد. وأبلغت المنظمة الفريق العامل أيضا بأن وضع المعايير سيسهم في إعداد برامج لمنع نشوء الحطام البحري واستعادته وتنفيذ هذه البرامج، حسبما بحث عليه قرار الجمعية العامة ١٧٧/٦٢. وستواصل منظمة الأغذية والزراعة الترويج لمسألة معدات الصيد المهجورة والمفقودة التي يجري التخلص منها في إطار أنشطتها بشأن "تأثير صيد الأسماك على البيئة"، وذلك من خلال التشجيع على استخدام معدات الصيد غير الضارة بالبيئة وصياغة مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بعمليات صيد الأسماك.

٦٠ - وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أنه أجرى، بالتعاون مع الفاو، استعراضا شاملا لمشكلة أدوات الصيد المهجورة من أجل تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون بين المنظمات ذات الصلة بالأمم المتحدة التي يهملها الأمر وتشجيع استجابة أكثر اتساقا وشمولية لهذه القضية. واستهدف الاستعراض، بين أمور أخرى، تقييم جدوى اضطلاع الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك وبرامج البحار الإقليمية ببرامج وأنشطة وعمليات مشتركة لبناء القدرات. وإضافة إلى ذلك، دخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفاو في مذكرة تفاهم ثانية لإعداد دراسة معنونة "معدات الصيد المتروكة، والمفقودة أو التي جرى التخلص منها بخلاف ذلك".

٢ - المصادر الأخرى للتلوث البحري

٦١ - وأبلغت جمهورية فنزويلا البوليفارية وكمبوديا والكويت ولاتفيا والمغرب والمكسيك والترويج والولايات المتحدة واليمن عن إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، بطرق منها إنفاذ الصكوك الإقليمية (لاتفيا)، وتنفيذ التشريعات الوطنية (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/برامج البحار الإقليمية لتنفيذ مشاريع لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (اليمن). واعتمدت الكويت تدابير منسقة للحد من تدمير موائل الأسماك نتيجة للتنمية على الساحل، والجرف العمقي، والاستصلاح، وكمية الملوثات في مياهها الإقليمية. وتقوم المكسيك بتنفيذ برنامج العمل الإقليمي للسيطرة على المصادر الأرضية للتلوث البحري من شبه جزيرة يوكاتان، وهو برنامج تجريبي لتنفيذ الإجراءات في إطار برنامج العمل العالمي. وتشارك أيضا

في تحليل تشخيصي عبر الحدود للنظام الإيكولوجي البحري الكبير لخليج المكسيك باعتباره جزءاً من مشروع يهدف، بين أمور أخرى، إلى الحد من التلوث الذي تسببه المصادر الأرضية والبحرية. وأصدر المغرب قانوناً وطنياً بشأن حماية البيئة وتنميتها، بما في ذلك الحماية من جميع أشكال التلوث والتدهور من أي مصدر كان. وتعمل النرويج على وضع وتنفيذ خطط للإدارة المتكاملة لبعض المناطق البحرية من أجل توفير إطار للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمنافع المستخرجة من البحر. وأنشأت الولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج العمل العالمي إطاراً للتعاون بشأن الأنشطة ذات الصلة بالتلوث الساحلي والبحري من المصادر البرية للتلوث في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، قدم الدعم لـ ١٥ بلداً في وضع وتنفيذ برامج عمل وطنية للحد من المصادر البرية للتلوث والسيطرة عليها وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية المجاورة (للاطلاع على معلومات بشأن الأنشطة السابقة، انظر الوثيقة A/62/260، الفقرة ٥٩).

٦٢ - وأشارت كمبوديا إلى ضرورة تقديم المساعدة والدعم للدول النامية في تنفيذ برنامج العمل العالمي. وأفادت الولايات المتحدة بأنها تقدم مساهمة مالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج البحار الإقليمية لدعم برنامج العمل العالمي في الحد من آثار المصادر البرية للتلوث البحري.

جيم - نحو حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من ممارسات الصيد المهلكة

٦٣ - أجرت الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين استعراضاً للتقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، استجابة للطلبات المقدمة في الفقرات ٦٦ إلى ٦٩ من القرار ٢٥/٥٩، لمعالجة آثار صيد الأسماك على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، بما في ذلك الصيد بشباك الجر القاعية التي أدت إلى التأثير سلباً على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وبعد إجراء الاستعراض، أهابت الجمعية العامة في الفقرات ٨٠ إلى ٩٠ من قرارها ١٠٥/٦١ بالدول اتخاذ إجراءات فورية، بين أمور أخرى، فرادى وعن طريق المنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، لإدارة الأرصد السمكية على نحو مستدام وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من ممارسات الصيد المهلكة، واعتماد وتنفيذ تدابير لتنظيم الصيد في قاع البحار. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الأمين العام أن يضمن تقريره عن مصائد الأسماك الذي سيقدم إليها في دورتها الرابعة والستين، فرعاً عن الإجراءات المتخذة ذات الصلة.

٦٤ - وكان الأمين العام قد قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً مؤقتاً عن الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد

الأسماك تنفيذا للفقرات من ٨٣ إلى ٩٠ من القرار ١٠٥/٦١ لمعالجة آثار صيد الأسماك على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة (انظر A/62/260، الفقرات ٧٣-٩٦؛ وانظر أيضا A/61/154). ويقدم هذا الفرع تقريراً مؤقتاً ثانياً عن الموضوع ذاته إلى الجمعية، وفقاً للقررتين ٩٧ و ٩٨ من القرار ١٧٧/٦٢. وسيقدم الأمين العام تقريراً كاملاً في تقريره عن استدامة مصائد الأسماك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين في عام ٢٠٠٩، وهي الدورة التي ستجري فيها الجمعية مزيداً من الاستعراض للإجراءات التي تتخذها الدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بهدف وضع توصيات إضافية، عند الاقتضاء (انظر القرار ١٠٥/٦١، الفقرة ٩١).

١ - استدامة مصائد الأسماك وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من ممارسات الصيد المهلكة

(أ) التدابير التي اتخذتها الدول

٦٥ - أبلغت إسبانيا والبحرين وقطر وكمبوديا وكندا والكويت والمغرب والمكسيك والمفوضية الأوروبية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان عن جهود جديدة أو جارية تبذل من أجل الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من ممارسات الصيد المهلكة، بطرق منها إنشاء مناطق بحرية محمية حيث يكون صيد السمك مقيداً أو محظوراً (انظر أيضا A/62/260، الفقرات ٦٦-٧٢).

٦٦ - واعتمدت بعض الدول تدابير إدارية لتقييد بعض أنشطة صيد الأسماك في مناطق تقع داخل حدود الولاية الوطنية، بطرق منها حظر أنشطة الصيد في مناطق التفريغ أو خلال فترات السراء (الكويت والمغرب)، أو عن طريق حظر الصيد بالجر في المياه الضحلة (كمبوديا وقطر والمكسيك). وفرضت الكويت قيوداً على معدات شباك الجر القاعية في مناطق تقع داخل حدود ولايتها الوطنية، بما فيها فرض قيود على حجم فتحات الشبكة واستخدام أجهزة الحد من الصيد العرضي. وقد نظمت قطر والمغرب أو حظرت معدات الصيد التي يمكن أن تضر بالنظام الإيكولوجي البحري، وحظرت كمبوديا والكويت بعض ممارسات الصيد المهلكة، من قبيل استخدام السموم والمتفجرات.

٦٧ - وتنظر البحرين في سبل لإغلاق بعض المناطق الساحلية أمام صيد الأسماك بشكل نهائي، أو خلال مواسم التكاثر. وواصلت كندا إنشاء مناطق بحرية محمية إضافة إلى شبكتها الحالية من المناطق المحمية في المحيط الهادئ. ومنع المغرب أو نظم أنشطة جمع المرجان في بعض المناطق واشترط إعداد دراسات بيئية ودراسات تقييم الأثر على الموارد قبل منح الإذن بتنفيذ

بعض المشاريع. وخصصت قطر محميات بحرية فُرض فيها حظر دائم على صيد الأسماك، ومنعت صيد الأسماك في بعض الشعاب المرجانية.

٦٨ - وتعمل المكسيك على وضع خطة بيئية لصيد الأسماك للحد من أثر معدات الصيد بالجر، واشترطت على قوارب الصيد بالجر في مصائد الإربيان تقديم بيان عن الأثر البيئي لكفالة استدامة نشاط الصيد والتقليل إلى أدنى حد من أية آثار على الأنواع المهددة بالانقراض، وأية آثار أخرى على النظام الإيكولوجي. ووضعت نيوزيلندا استراتيجية لإدارة الآثار البيئية لصيد الأسماك، أرست الإطار، بما في ذلك المبادئ والعمليات، من أجل وضع معايير بيئية تتعلق بحدود الآثار البيئية المقبولة لصيد الأسماك على البيئة البحرية.

٦٩ - وكانت الولايات المتحدة قد اتخذت إجراءات هامة، بشكل أساسي من خلال مجالسها الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من ممارسات الصيد المهلكة، بطرق منها تعيين موائل أساسية للأسماك، ومناطق الموائل التي تثير اهتماما خاصا، ومآوي بحرية وطنية، ومحميات حظر الصيد. وشملت هذه التدابير الحد من المناطق التي يُصاد فيها بشباك الجر القاعية بجعل هذا النوع من الصيد مقتصرًا على المناطق التي استخدمت مؤخرا؛ وإدخال تعديلات على الخطط القائمة لإدارة المصائد من أجل حماية الموائل الرئيسية للأسماك ومناطق الموائل التي تثير اهتماما خاصا؛ واتخاذ إجراءات إضافية لتوسيع نطاق الحماية لتشمل مناطق الموائل الرئيسية للأسماك التي تضم نظما إيكولوجية بحرية هشة؛ ووضع مبادئ توجيهية جديدة لتحديد الموائل الرئيسية للأسماك ومناطق الموائل التي تثير اهتماما خاصا؛ وإغلاق المناطق أمام المعدات التي تلامس القاع، وذلك للمساعدة في إنشاء شبكة من محميات حظر الصيد ومناطق يُسمح فيها بصيد كميات محدودة.

٧٠ - ويشارك العديد من الدول أيضا في مشاريع لدراسة آثار مصائد الأسماك على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، تشمل رسم خرائط لتلك النظم. وشاركت كمبوديا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة - مرفق البيئة العالمي، المعنون "وقف التدهور البيئي في بحر الصين الجنوبي وخليج تايلند"، الذي دعم دراسة أثر مصائد الأسماك على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وكان له دور أساسي في رسم الخرائط للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة في كمبوديا، من قبيل الشعاب المرجانية، وطبقات الأعشاب البحرية وأشجار المنغروف وتقييم تلك النظم. وأطلقت إسبانيا حملات بحث لتحديد الأماكن الضعيفة في قيعان البحر في مناطق تقع شمال شرق المحيط الأطلسي. وقُدِّمت النتائج للمجلس الدولي لاستكشاف البحار دعما لأعماله، التي دفعت في نهاية المطاف لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي لأن تغلق

بعض المناطق أمام الصيد. وتعترم إسبانيا رسم خريطة لقيعان الرصيف البحري في باتاغونيا في مناطق تقع خارج حدود ولايتها الوطنية من جنوب شرق المحيط الأطلسي.

٧١ - وواصلت الجماعة الأوروبية دعم أنشطة البحث المتعلقة بالمناطق البحرية المحمية وعقد ندوة في إسبانيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ عن هذا الموضوع. وتناولت الندوة المناطق البحرية المحمية بوصفها أداة لإدارة مصائد الأسماك والحفاظ على النظام الإيكولوجي، بما في ذلك الآثار الإيكولوجية المترتبة على المناطق البحرية المحمية، وآثارها على المصائد والاستخدامات الأخرى، وتقييم أداء المناطق البحرية المحمية، والأدوات المستخدمة في تخطيط هذه المناطق وتصميمها، وقضايا العلم، والإدارة وأصحاب المصلحة^(٢١).

٧٢ - وفيما يتعلق بالمناطق التي تقع خارج حدود الولاية الوطنية، تعمل الجماعة الأوروبية على وضع سياسات جديدة لمنع ممارسات الصيد المهلكة في أعالي البحار وحماية النظم الإيكولوجية الهشة في أعماق البحار. كما تنفذ نيوزيلندا واليابان تدابير مؤقتة اعتمدتها الدول المشاركة في إنشاء منظمات إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك. وأبلغت أيضا جمهورية فنزويلا البوليفارية والنرويج والولايات المتحدة عن دعمها لعملية الفاو الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية دولية من أجل إدارة مصائد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار، على النحو المطلوب في الفقرة ٨٩ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١، أو المشاركة الفعالة في تلك العملية. وأنيطت بهذه العملية مهمة وضع المزيد من المقاييس والمعايير لتستخدمها الدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في مناطق تقع خارج حدود ولايتها الوطنية، فضلا عن تحديد آثار صيد الأسماك على تلك النظم، ووضع معايير لإدارة مصائد المياه العميقة من أجل تيسير اعتماد تدابير الحفظ والإدارة وتنفيذها عملا بالفقرات ٨٣ إلى ٨٦ من القرار ١٠٥/٦١.

(ب) التدابير التي اتخذتها المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

٧٣ - اعتمدت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا تدابير لحصر جميع أنشطة الصيد في قاع البحار في المناطق الموافق على الصيد فيها لغاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، من أجل تنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في المناطق الخاضعة لسلطتها التنظيمية؛ وسيخضع كل واحد من أنشطة الصيد اللاحقة في قاع البحار لتقييم تجريه لجننتها العلمية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اعتمدت منظمة مصائد

(٢١) انظر الندوة الأوروبية عن المناطق البحرية المحمية بوصفها أداة لإدارة مصائد الأسماك والحفاظ على النظام الإيكولوجي: العلم الناشئ والسُّهُج المشتركة بين التخصصات، وهي متاحة على العنوان التالي:

www.mpasymposium2007.eu

الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي تدابير مؤقتة أنشأت منطقة لحماية الشعاب المرجانية وأغلقت جميع أنشطة الصيد التي تنطوي على استخدام معدات تلامس القاع في منطقة أخرى، وذلك من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢^(٢٢). واعتمدت أيضا تدابير جديدة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في أحد اجتماعات لجنة مصائد الأسماك التابعة للمنظمة التي تنعقد فيما بين الدورات بشأن الأنظمة الإيكولوجية البحرية الهشة (٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨). وستضع المنظمة خرائط لمناطق الصيد الحالية وتقيم ما إذا كان لممارسات الصيد القائمة أثر على المناطق الهشة.

٧٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قررت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي أن استئناف أنشطة صيد الأسماك في العديد من المناطق المغلقة يجب أن يسبقه تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة ورسم خرائط لها، وإجراء تقييم لأثر أي عملية استئناف للصيد على تلك النظم^(٢٣). ونصّت توصية اعتمدها لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ على إغلاق بعض المناطق في المنطقة الخاضعة لسلطتها التنفيذية لحماية الشعاب المرجانية في المياه العميقة^(٢٤). وزادت الدول المشاركة في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منظمة جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي من تعزيز التدابير المؤقتة بشأن مصائد الأسماك في قاع البحار من أجل تحسين تنفيذها وتوضيحه في عدد من المناطق الرئيسية.

٧٥ - وكان ضمن المسائل التي نوقشت في اجتماع الفريق العامل المعني بإيكولوجيا المياه العميقة التابع للمجلس الدولي لاستكشاف البحار - منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ٢٠٠٨، مسألة وضع خرائط للشعاب المرجانية والجبال البحرية في المياه الباردة، والاستعاضة عن بيانات نظام مراقبة المراكب بخرائط للشعاب المرجانية في المياه الباردة للتحقق من ضغط صيد الأسماك على موائل المياه العميقة الهشة، وقضايا الحوكمة من قبيل إقامة مناطق بحرية محمية والموائل التي تثير اهتماما خاصا.

(٢٢) لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، وثيقة اللجنة ٢٤/٠٧، المرفق ٢٤، ”التدابير المؤقتة لمنع الآثار السلبية الكبيرة على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة“.

(٢٣) تدبير الحفظ ٠٧/١١ الذي يضع شروطا لاستئناف أنشطة صيد الأسماك في المناطق المعرضة للإغلاق من خلال تدبير الحفظ ٠٦/٠٦.

(٢٤) التوصية التاسعة: ٢٠٠٨، متاححة في الموقع التـــــــالي:

www.neafc.org/measures/current_measures/docs/09-rec_corals.pdf

(ج) الأنشطة التي قامت بها الفاو

٧٦ - عقدت الفاو مشاورات تقنية بشأن المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة مصائد أسماك في البحار العميقة في أعالي البحار في روما في شباط/فبراير ٢٠٠٨^(٢٥). ولم تكمل المشاورة التقنية استعراضها لمشروع المبادئ التوجيهية الدولية، وتقرر عقد دورة ثانية في روما في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

٧٧ - وعقدت الفاو مشاورات للخبراء بشأن وضع سجل عالمي شامل لسفن الصيد، وسفن النقل المبردة وسفن الإمدادات في روما في شباط/فبراير ٢٠٠٨، حيث نوقشت المفاهيم العامة، بما في ذلك جمع البيانات من مصادر من قبيل قوائم المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وسجلات السفن الوطنية وغيرها من المصادر المتاحة، والتي قد تحتوي في نهاية المطاف على معلومات عن السفن المأذون لها، ولكن ليس على وجه التحديد عن تلك التي تعمل في مصائد الأسماك في البحار العميقة في أعالي البحار. وقُدمت أيضا إحاطة بشأن مشروع المبادئ التوجيهية الدولية التي يجري النظر فيها من قبل المشاورة التقنية بشأن المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة مصائد الأسماك في البحار العميقة في أعالي البحار، والتي قد يكون لها آثار على وضع سجل عالمي. وشمل مشروع المبادئ التوجيهية أحكاما تتضمن التزامات للدول بتقديم تقارير للإعلان من خلال الفاو، عن قائمة السفن التي ترفع علمها والمأذون لها بصيد الأسماك في البحار العميقة. ولم يتحدد ما إذا كان يمكن جمع هذه البيانات أو كيف يمكن جمعها في إطار مشروع المبادئ التوجيهية الدولية. واعتبرت البيانات الواردة في سجل سفن الصيد المرخص لها بالصيد في أعالي البحار في إطار اتفاق الامتثال الذي وضعته الفاو غير كافية لهذا الغرض، وذلك أساسا بسبب محدودية التقارير وعدم اكتمال البيانات، مما يجعل من الصعب التفريق بين سفن الصيد في أعماق البحار، ونظرا لكثير من نفس الأسباب التي سلّمت بها مشورة الخبراء (انظر أيضا الفقرتين ٩٩ و ١٠٠ أدناه).

٧٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الفاو على وضع مقترح مشروع من شأنه أن يتيح لها أن تضطلع بدور قيادي في تنسيق قاعدة بيانات مركزية عن مصائد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وتعتبر قاعدة البيانات هذه ضرورية لتنفيذ مشروع المبادئ التوجيهية الدولية، وستتيح صورة شاملة عن مصائد الأسماك والنظم الإيكولوجية وعن إدارتها. وسيطلب من الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تحديد مناطق النظم الإيكولوجية البحرية الهشة المعروفة أو المحتملة في أعالي البحار، واتخاذ الإجراءات اللازمة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١،

(٢٥) TC:DSF2/2008/2، متاحة في الموقع http://ftp.fao.org/FI/DOCUMENT/tc-dsf/2008_2nd/Default.htm.

وكما هو محدد في مشروع المبادئ التوجيهية الدولية. ويتطلب العمل الواسع النطاق الذي اضطلع به حول هذا الموضوع من جانب مجموعة متنوعة من المعاهد والمنظمات البحثية، التنسيق فيما بين الشركاء ذوي الصلة.

دال - التطورات في الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق بحرية محمية لأغراض مصائد الأسماك

٧٩ - جرت العادة على حظر الصيد في أماكن وأوقات معينة وفرض القيود على معدات الصيد كأداة من أدوات إدارة مصائد الأسماك التقليدية لحماية الأرصد السمكية وغيرها من الأنواع الضعيفة. (انظر عموماً A/62/66/Add.2، الفقرات ١٣٧-١٤٧). ومع ذلك، فقد تركز الاهتمام أخيراً على الدور المحدد للمناطق البحرية المحمية في حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية وحماية الموائل الضعيفة^(٢٦). وشجعت الجمعية العامة على التعجيل بإحراز تقدم في وضع معايير بشأن أهداف وإدارة المناطق البحرية المحمية لأغراض صيد الأسماك، ورحبت في هذا الصدد بالعمل الذي تعتمزم الفاو الاضطلاع به لوضع مبادئ توجيهية تقنية بشأن تحديد المناطق البحرية المحمية وإعمالها واختبارها لهذه الأغراض، وحثت على تحقيق التنسيق والتعاون بين جميع المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة (القرار ١٧٧/٦٢، الفقرة ١٠٢).

٨٠ - ومن المعلوم على نطاق واسع أن المناطق البحرية المحمية تلعب دوراً مهماً في حفظ التنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك حفظ موارد مصائد الأسماك وإدارتها، نظراً للفوائد المحتملة التي يمكن أن تقدمها لحماية عناصر النظام البيئي بالغة الأهمية أو العمليات الناشئة من الآثار السلبية لصيد الأسماك فضلاً عن الأنشطة البشرية الأخرى، من قبيل تنمية المناطق الساحلية واستخراج النفط والغاز. ويمكن للمناطق البحرية المحمية، إذا ما تم إعمالها على نحو سليم، أن تسفر عن ارتفاع الكثافة، والكتلة الحيوية، ومتوسط حجم الكائنات الحية وتنوع الأنواع داخل حدودها، على الرغم من أن هذه النتيجة العامة تتأثر بفعل عوامل من قبيل تركيبة الأنواع، وطبيعة وكثافة الأنشطة التي تنشأ من جراء القيود، وكثافة الصيد خارج المنطقة المحمية. وفي بعض الحالات، تبين بوضوح أن للمناطق البحرية المحمية بعض الفوائد لأداء مصائد الأسماك خارج حدودها، لكن الدور المحتمل للمحميات البحرية في هذا

(٢٦) أشار الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية إلى التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ أدوات إدارة على أساس المنطقة في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، بجملة أمور منها المنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك، وشدد على أهمية مواصلة التقدم. ورأى بعض الوفود أن التقدم يجب أن يكون ضمن حدود الهيئات الإقليمية والقطاعية القائمة من أجل تحديد وتعيين المناطق التي تحتاج إلى حماية، وأشير، في جملة أمور، إلى أن للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك دوراً هاماً في هذا الصدد (انظر A/63/79، الفقرتين ٢٨ و ٣٠).

الصدد يحتاج إلى تقييم دقيق مقارنة بأدوات الإدارة الأخرى على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة الأهداف المنشودة، والخصائص البيولوجية والإيكولوجية المحلية ذات الصلة، وطبيعة مصائد الأسماك وخصائصها المكانية، والأشخاص الذين يعولون عليها^(٢٧).

٨١ - والمبادئ التوجيهية التقنية للفاو بشأن المناطق البحرية المحمية، بوصفها أداة لإدارة مصائد الأسماك، بلغ إعدادها مرحلته الأخيرة، وهي تتضمن أعمالاً واستعراضاً من جانب خبراء من خلفيات ومناطق جغرافية متنوعة. وانضم إلى هذه العملية أيضاً خبراء من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية المعنية. وكان من المتوقع أن تكمل دراسات الحالة على المستوى القطري المعلومات الواردة في المبادئ التوجيهية وتسليط الضوء على قضايا محددة ذات صلة بالمناطق البحرية المحمية في سياق مصائد الأسماك.

خامساً - التصدي للعقبات أمام استدامة مصائد الأسماك

ألف - استعراض لممارسات الصيد غير المستدامة

٨٢ - توفر مصائد الأسماك مصدراً حيوياً للغذاء والعمل، والتجارة، والرفاه الاقتصادي للسكان في جميع أنحاء العالم، ولذلك ينبغي أن تدار بطريقة مسؤولة من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة. ومع ذلك، فإن وقوع ممارسات الصيد غير المستدامة في قطاع صيد الأسماك، من قبيل استمرار قدرات الصيد المفرطة والصيد المفرط الذي يجيزه القانون، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، واستخدام أدوات وتقنيات للصيد غير الانتقائية وما تسفر عنه من مصيد عرضي مفرط وتدمير للموائل البحرية، بالإضافة إلى استمرار صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة، له آثار سلبية على المدى الطويل بالنسبة للحفاظ على الموارد السمكية البحرية، وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام (انظر A/62/260، الفقرات ١٠١-١٠٥)^(٢٨).

(٢٧) تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لإزاء مصائد الأسماك، بما في ذلك مصائد الأسماك في أعماق البحار، وحفظ التنوع البيولوجي، والخطام البحري، ومعدات الصيد المفقودة أو المهجورة (COFI/2007/8)، متاح في الموقع: <http://www.fao.org/fishery/about/cofi/meetings>.

(٢٨) نُظر في مسألة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في الاجتماع التاسع لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، خلال مناقشتها حول موضوع "الأمن والسلامة البحرية". واقترح أن تقرر الجمعية العامة بأن الصيد غير المشروع يشكل تهديداً للركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وأعرب عن آراء متباينة حول وجود صلة بين هذا النوع من الصيد والجريمة المنظمة، واقترحت بعض البلدان إجراء حوار متعمق مع أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات بهدف إعداد دراسة متعددة التخصصات عن المسألة (انظر العناصر المتفق عليها بتوافق الآراء التي ستطرح على الجمعية العامة للنظر فيها في إطار البند المعنون "المحيطات وقانون البحار"، متاح في www.un.org/Depts/los/index.htm).

٨٣ - وقد اعتمد العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بصيد الأسماك خلال السنوات الـ ١٥ الماضية للتصدي لهذه الممارسات، ولتعزيز التعاون الدولي. وفي حين أن هذه الصكوك قد أذكت الوعي العام بالطابع الملح لكبح ممارسات الصيد غير المستدامة، فإنها لم تترجم إلى تحسن كبير في إدارة موارد مصائد الأسماك في العالم بشكل عام، نظراً لعدم تنفيذ هذه الصكوك أو لنقص تنفيذها. ولتكون هذه الصكوك فعالة في كفالة إدارة مصائد الأسماك، من الضروري أن تقوم جميع الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بتنفيذها تنفيذاً كاملاً، على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي أو الإقليمي، حسب الاقتضاء^(٢٩).

باء - تدابير للتصدي لممارسات صيد الأسماك غير المستدام

١ - صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

(أ) التدابير التي اتخذتها الدول

إطار القانون والسياسة العامة لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

٨٤ - أفادت إسبانيا والسنغال وسورينام وعمان والكويت والمفوضية الأوروبية والولايات المتحدة بأنها قد وضعت الإطار القانوني اللازم للتصدي لأنشطة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وقد وضع عدد منها ونفذ خطط عمل وطنية (إسبانيا وعمان وجمهورية فنزويلا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليمن) وإقليمية^(٣٠) واستراتيجيات^(٣١) لتنفيذ خطة العمل الدولية - صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم التي وضعتها الفاو. وتضمنت هذه الأطر أحكاماً ترمي، في جملة أمور، إلى ردع المواطنين عن

(٢٩) أقرت الوفود المشاركة في الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية عموماً بوجود ثغرات في تنفيذ الإطار القانوني الدولي، وشددت على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال للصكوك القائمة، بما فيها المبادئ والأدوات المتاحة، وتعزيز المؤسسات و الترتيبات القائمة ودعم التعاون والتنسيق. والمسائل المحددة التي أثّرت في هذا السياق تحسين الرقابة التي تمارسها دولة العلم، ووضع رقابة دولة الميناء وتدابير السوق، واستعراضات الأداء لمنظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وزيادة تغطيته الترتيبات الإقليمية من حيث النطاق الجغرافي والأنواع، حسب الاقتضاء، وضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥/٦١ فيما يتعلق بآثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة (انظر A/63/79، الفقرة ٤٠).

(٣٠) أشارت كمبوديا إلى خطة العمل الإقليمية لتعزيز ممارسات الصيد المسؤولة بما في ذلك مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في منطقة جنوب شرقي آسيا التي اعتمدت في أيار/مايو ٢٠٠٧.

(٣١) الجماعة الأوروبية: استراتيجية جديدة للجماعة الأوروبية لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه (COM (2007) 601 final)؛ المكسيك: البرنامج الوطني للتفتيش على مصائد الأسماك ومراقبتها.

المشاركة في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والأنشطة المتعلقة بهذا النوع من الصيد^(٣٢). ووضع الجزاءات ضد المواطنين الذي يشغلون سفن الصيد التي تحمل أعلام الملائمة^(٣٣)، واشترط التصديق من قبل دولة العلم على كميات المصيد من الأسماك التي تفرغها سفن الصيد الأجنبية في موانئها (الجماعة الأوروبية)، وكذلك تحسين إمكانية تعقب الأسماك والمنتجات السمكية (إسبانيا، السنغال، المكسيك، الجماعة الأوروبية)، بما في ذلك وضع العلامات الإلزامي في جميع مراحل سلسلة التسويق، من السوق إلى المستهلك (إسبانيا) (انظر أيضا A/62/260، الفقرة ١٠٦).

٨٥ - كما أشارت الدول إلى التشريعات المحلية التي تحظر الصيد غير المأذون به في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية لدول أخرى وفي المناطق التي تغطيها المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك^(٣٤)، فضلا عن تصدير سفن الصيد إلى الدول التي ليست أطرافا في الاتفاق أو في اتفاق الامتثال الذي وضعته الفاو (النرويج ونيوزيلندا). وأبلغت النرويج أنها في المراحل النهائية من إعداد قانون جديد لموارد المحيطات سيتضمن أحكاما تستهدف على وجه الخصوص الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالمواطنين والمالكين المستفيدين.

٨٦ - وأبلغت عدة دول أيضا أنها قامت بتعزيز الإطار القانوني الدولي للتعاون من أجل مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (كمبوديا)، لا سيما على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، وفي إطار المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي هي أعضاء فيها (المكسيك والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وتتضمن تلك الأنشطة وضع نظم ومخططات ملائمة تهدف إلى ردع هذا النوع من الصيد، بما في ذلك شرط نظام رصد السفن، وإدراج سفن صيد الأسماك في قائمة واعتماد مخططات للرصد التجاري، فضلا عن تبادل البيانات عن كميات المصيد وحصص الصيد.

٨٧ - وفيما يتعلق بمسألة الصلة الحقيقية، أشارت إحدى الدول إلى أنها قد أثارت هذه المسألة مع دول أخرى في بعض المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي هي عضو فيها، ولكنها ليست على علم بأي عمل جار في إطار هذه المنظمات والترتيبات

(٣٢) الجماعة الأوروبية: استراتيجية جديدة للجماعة الأوروبية؛ لاتفيا؛ نيوزيلندا: قانون مصائد الأسماك لعام ١٩٩٦؛ المكسيك: البرنامج الوطني للتفتيش على مصائد الأسماك ومراقبتها؛ إسبانيا: المرسوم الملكي ٢٠٠٢/١١٣٤؛ الولايات المتحدة.

(٣٣) إسبانيا المرسوم الملكي ٢٠٠٢/١١٣٤ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٣٤) البحرين و لاتفيا و المكسيك و نيوزيلندا: قانون عام ١٩٨١ الخاص بالموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ولائحة عام ٢٠٠٠، النرويج والولايات المتحدة: تنقيحات قانون لاسي الصادرة في عام ١٩٨١.

لتوضيح دور الصلة الحقيقية بالنسبة إلى واجب الدول في ممارسة الرقابة الفعالة على سفن الصيد التي ترفع علمها. وهي تنوي العمل من خلال المنظمات العالمية الدولية ذات الصلة، من قبيل الفاو والمنظمة البحرية الدولية، وكذلك من خلال المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لمواجهة مسائل الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم المرتبطة بسفن "أعلام ملائمة" وشرط وجود "صلة حقيقية" (نيوزيلندا). وأشارت دول أخرى أبلغت عن هذه الموضوع إلى أنها سبق وأن عملت مع المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لتوضيح دور "الصلة الحقيقية" (جمهورية فنزويلا البوليفارية) أو أنها على استعداد للتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لمعالجة هذه المسألة (الولايات المتحدة).

٨٨ - وأيد عدد من المجهين (الجماعة الأوروبية والنرويج والولايات المتحدة) توصية لجنة الفاو المعنية بمصائد الأسماك في عام ٢٠٠٧ بأن تضع المنظمة معايير لتقييم أداء دول العلم، وبأن تبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات ضد السفن التي ترفع أعلام الدول التي لا تستوفي تلك المعايير. وفي هذا الصدد، أشار هؤلاء المجهين أنفسهم إلى أنهم شاركوا في حلقة عمل استضافتها كندا في آذار/مارس ٢٠٠٨، مما أتاح فرصة لإجراء حوار بشأن وضع معايير لتقييم أداء دول العلم. وعلى المستوى الإقليمي، أفادت عدة دول (المغرب والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليمن) بتعاونها مع دول أخرى في إطار المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي هي أعضاء فيها لوضع آليات لتقييم أداء الدول في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالسفن التي ترفع أعلامها وتقوم بصيد الأسماك في المناطق الخاضعة لاختصاص المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

نظم الرصد والمراقبة والانصراف وتدابير الإنفاذ من أجل مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

٨٩ - **تنفيذ واجبات دولة العلم.** أفاد مجيبين عدة (إسبانيا وبولندا والجزائر والسنغال وجمهورية فنزويلا البوليفارية وقطر والمغرب والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية) أنهم قد اتخذوا في سياق تنفيذهم للتزاماتهم كدول علم بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة تدابير لمنع السفن التي تحمل أعلامهم من ممارسة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ومن بين هذه التدابير ما يلي: وضع سجل لسفن الصيد التي تحمل أعلامهم المرخص لها بالصيد في أعالي البحار (السنغال وجمهورية فنزويلا البوليفارية ولافتيا والمغرب والمكسيك ونيوزيلندا). واشترطت حيازة تراخيص أو تصاريح صيد في أعالي البحار (كندا ولافتيا والمغرب والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا)، والشروط

المتعلقة بأدوات الصيد (نيوزيلندا)، والإبلاغ الإلزامي (عمان وجمهورية فنزويلا البوليفارية والنرويج ونيوزيلندا)، وبرامج المراقبة (كندا والمغرب والمكسيك)، وخطط التفتيش (كندا والمغرب ونيوزيلندا والولايات المتحدة والجماعة الأوروبية)، والالتزام بتنفيذ نظام رصد السفن^(٣٥)، ومراقبة عمليات إنزال المصيد (المغرب والمكسيك ونيوزيلندا) وعمليات المسافنة (السنغال وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكندا والكويت والمغرب والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة)، بما في ذلك حظر نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى في عرض البحر (الولايات المتحدة). وضمانا للامتثال لنظم مصائد الأسماك في أعالي البحار، يفرض عدد من الدول جزاءات صارمة على السفن التي تخالف التدابير الدولية المتعلقة بالحفظ والإدارة، وذلك لحرمان مرتكبي هذه المخالفات من الفوائد التي يجنونها من أنشطتهم غير القانونية (عمان وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكندا والمكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة والجماعة الأوروبية)، وفي المغرب ونيوزيلندا والولايات المتحدة تشمل الجزاءات المفروضة على الانتهاكات المتعلقة بمصائد الأسماك عقوبات مدنية وجنائية.

٩٠ - وبالإضافة إلى ما سبق، يتعاون عدد من دول العلم من خلال المنظمات/الترتيبات الإقليمية الحالية لإدارة مصائد الأسماك لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وكخطوة أولى، تحظر عدة دول (النرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة) على السفن التي تحمل أعلامها الصيد في مناطق الاتفاقية الخاضعة للمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وإن كانت ليست أطرافاً فيها. وتنسق هذه الدول أيضاً إجراءاتها فيما يتعلق بالمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لوضع استراتيجيات وتدابير لردع أنشطة السفن التي تقوض تدابير الحفظ والإدارة المعتمدة لدى المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك (بولندا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والكويت والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا والدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية)، بما في ذلك تنفيذ خطط الرصد التجاري (النرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة)، ونظم رصد السفن الإقليمية (كندا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة)، وبرامج المراقبة (الولايات المتحدة)، وإنفاذ نظم المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المتعلقة بالمسافنة في عرض البحر (كندا ولاتفيا والنرويج)، ووضع قوائم إيجابية وسلبية بأسماء سفن الصيد (كندا ولاتفيا والمغرب والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وأشادت النرويج، إلى أنه استناداً إلى مبادراتها

(٣٥) بولندا، الجزائر، السنغال، سورينام، عمان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، كمبوديا، كندا، لاتفيا، المغرب، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة (أيدت الولايات المتحدة تحديث المبادئ التقنية الحالية للفاو المتعلقة بنظام رصد السفن من خلال إضافة نص تشريعي نموذجي لتسهيل استخدام نظام رصد السفن كجزء من الجهود التي تبذلها كل دولة علم لرصد سفن الصيد التابعة لها ومراقبتها).

الخاصة توجد الآن لدى خمس منظمات/ترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك "قوائم سوداء" مشتركة لسفن الصيد الضالعة في أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

٩١ - وفضلاً عن ذلك، أفادت كندا والنرويج ونيوزيلندا أنها تنفذ برامج تفتيش في أعالي البحار، وذلك إما نتيجة لترتيبات ثنائية مع دول أخرى بشأن مسائل الإنفاذ في إطار المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تتيح إمكانية المشاركة لمفتشيها أو المفتشين التابعين لدول أخرى في عمليات التفتيش المتعلقة بأنشطة الصيد في أعالي البحار. وأفادت دول أخرى بأنها تشارك في شبكة النظام الفرعي للاتصالات البحرية (كندا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة)، وأشارت على وجه الخصوص إلى اعترامها المشاركة في حلقة العمل الفنية الثانية القادمة للتدريب على الإنفاذ في مجال مصائد الأسماك، المقرر عقدها في النرويج في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (كندا والمغرب والنرويج والولايات المتحدة).

٩٢ - **تنفيذ تدابير دولة الميناء.** أفادت عدة دول مجيبة بأنها نفذت تدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، أو عززتها، بما في ذلك التدابير التي تُمنع السفن بموجبها من دخول موانئ هذه الدول، عندما يتوفر دليل واضح على أنها شاركت أو كانت ضالعة في أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، أو أنها دعمت هذه الأنشطة، أو عندما يتوفر دليل على أن هذه السفن رفضت تقديم معلومات إما عن مصدر الصيد أو التصريح الذي تم بموجبه الحصول على الصيد. واتخذت الدول هذه التدابير بشكل فردي وفقاً لتشريعاتها المحلية (إسبانيا وبولندا وكندا والمغرب والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة والجماعة الأوروبية)، وكذلك في إطار المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد السمك التي هي أعضاء فيها (إسبانيا وبولندا والجزائر ولاتفيا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وعلى سبيل المثال، تشترط نيوزيلندا الموافقة المسبقة على جميع سفن الصيد التي تحمل أعلاماً أجنبية وترغب في دخول موانئها، وتخضع أية سفن مرخص لها لعمليات التفتيش والتحقيق إثر دخولها الموانئ. وتشترط كندا على السفن التي تحمل أعلاماً أجنبية، وترغب في دخول موانئها، تقديم إشعار مسبق بمنح مهلة زمنية معقولة قبل تاريخ الدخول المطلوب إلى الميناء، ونسخة من التصريح بالصيد، والتفاصيل المتعلقة برحلات الصيد وكميات الأسماك الموجودة على متنها، وتُلزم السفن في الموانئ الكندية بتقديم معلومات عن دولة علمها، والتفاصيل المتعلقة بهويتها، والمعلومات الخاصة بربان السفينة وأدوات الصيد وكمية المصيد المحمولة على متنها وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة. ويشترط خضوع أي عملية إنزال للمصيد أو مسافنة داخل

الميناء، للتفتيش في الميناء، كما تخضع لبرنامج كندا لمراقبة أرصفة الموانئ. وتشترط المفوضية الأوروبية على جميع دول العلم من غير دول الاتحاد الأوروبي تقديم شهادات بأن جميع الأسماك المحمولة على متن سفن صيدها، وسفن الشحن العابرة التابعة لها، قد اصطيدت بطريقة قانونية قبل السماح للسفن بدخول موانئ الاتحاد الأوروبي. ويُحظر بموجب التشريعات المكسيكية على سفن الصيد التي تحمل أعلاماً أجنبية تفريغ منتجات مصائد الأسماك التجارية في الموانئ المكسيكية، باستثناء حالات الطوارئ أو عندما يكون قد صدر إذن صريح لها بذلك، والتزمت بالامتثال لشروط محددة. ووضعت إسبانيا سجلاً بجميع السفن الأجنبية التي ترسو في موانئها يسمح لها بإغلاق هذه الموانئ في وجه السفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأفادت الولايات المتحدة وإسبانيا أنهما منعتا دخول موانئهما على السفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، المدرجة على قوائم المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ذات الصلة^(٣٦). وذكرت النرويج أنها تقود عملية من أجل وضع خطط جديدة ومناسبة لضوابط دولة الميناء، كما أفادت بأنها مخطط لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي لعام ٢٠٠٦ المتعلق بدولة الميناء لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي، يستند إلى المبادرة النرويجية (انظر أيضاً A/62/260، الفقرتان ١١٦ و ١١٧).

٩٣ - وفضلاً عما سبق، أعربت كندا والمغرب والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة عن تأييدها للجهود الحالية التي تقوم بها الفاو بشأن تدابير دولة الميناء، عن رغبتها في المشاركة في المشاورة التقنية المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٩٤ - **تنفيذ التدابير المتعلقة بالتجارة.** دعماً لفعالية تدابير الحفظ والإدارة التي وضعتها المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، قام عدة مجيئين بتنفيذ تدابير تتعلق بالتجارة لتعزيز الإجراءات المتخذة ضد أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (إسبانيا والسنغال ولافتيا وكندا والمكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة والجماعة الأوروبية). وتشترط الجماعة الأوروبية تصديق العلم على المصدر القانوني لجميع المنتجات السمكية التي تدخل أسواق الاتحاد الأوروبي. وتقوم كندا بمبادرات محلية تتيح لها تتبع الأسماك ومنتجات مصائد الأسماك مثل مبادرة مصائد أسماك المحيط الهادئ التجارية المتكاملة

(٣٦) فيما يخص إسبانيا، هذه المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك هي لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي. وفيما يخص الولايات المتحدة، فإن هذه المنظمات/الترتيبات الإقليمية هي لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك لغرب ووسط المحيط الهادئ.

التي تتضمن عناصر تتعلق بالتتبع يقصد منها زيادة قدرة كندا وإمكانياتها في مجال تتبع منتجات مصائد صيد الأسماك منذ الصيد وحتى الاستهلاك. وتنفذ نيوزيلندا والنرويج والولايات المتحدة مخطط توثيق الكميات المصيدة للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، بالإضافة إلى تدابير أخرى متعلقة بالتجارة معتمدة لدى المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي هي أعضاء فيها^(٣٧). وقامت الولايات المتحدة بدور قيادي في تشجيع استخدام مخططات متابعة التجارة في إطار المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك مثل لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي ولجنة البلدان الأمريكية لسماك التون المداري. ومن نفس المنطلق، تشجع لاتفيا والجماعة الأوروبية على اعتماد المخططات المتسقة للتصديق على المصيد التي من شأنها إتاحة المراقبة الفاعلة لمنتجات مصائد الأسماك بدءاً من الظروف التي يتم فيها الصيد وحتى دخولها إلى الأسواق. ووضع المغرب والسنغال وإسبانيا نظم تتبع للأسماك ومنتجات مصائد الأسماك، وتدعم النرويج مشاريع وطنية رائدة تطبق نظماً للتتبع في مجال صناعة الأغذية البحرية بهدف اكتشاف ما يعرض في الأسواق من أسماك مصيدة بشكل غير قانوني.

(ب) التدابير التي اتخذتها المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

٩٥ - يقوم عدد متزايد من المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بتنسيق جهودها لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وتتمثل عناصر هامة من هذه الاستراتيجية في وضع قوائم بالسفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم التي يشته بقيامها بهذه الأنشطة في المناطق الخاضعة لأنظمتها، والتعاون النشط بين المنظمات/الترتيبات الإقليمية لأجل الاعتراف المتبادل بقوائم كل منها للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف، واللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة البلدان الأمريكية لسماك التون المداري، واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ). وقد اتخذت عدة منظمات/ترتيبات إقليمية أخرى لإدارة مصائد الأسماك، مثل اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط ولجنة البلدان الأمريكية لسماك التون، واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك

(٣٧) المغرب، ونيوزيلندا عضو في لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف، والنرويج والولايات المتحدة (عضوان في بعثة البلدان الأمريكية لسماك التون المداري).

في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، خطوات لتبادل قوائم السفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم مع المنظمات والترتيبات الأخرى لغرض تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها. ومن شأن إدراج أي سفينة صيد أو سفينة شحن عابر (سفن التبريد) على أي من قوائم سفن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم منح هذه السفن من دخول الموانئ لأجل الرسو أو الخدمات الأخرى (اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي). وفي سياق تطورات أخرى، أفادت لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف بأنها تشارك مع منظمات/ترتيبات أخرى لإدارة مصائد أسماك التون لوضع سجل عالمي بالسفن المرخص لها بالصيد في المناطق الخاضعة لأنظمة كل منها.

٩٦ - وكخطوات أخرى لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، تشترط عدة منظمات/ترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك، على أعضائها ممارسة مراقبة دولة العلم على سفن الصيد التي تعمل في المناطق الخاضعة لأنظمة كل منها (اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، ولجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي). وبموجب هذه التدابير يشترط على الدول الأعضاء: (أ) استخدام نظام رصد السفن الإلزامي (لجنة المحافظة على سمك تونة البحار الجنوبية ذي الزعنفة الزرقاء، والمجلس العام لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي)؛ (ب) توفير قوائم بالسفن المرخص لها من طرفها بالصيد في المناطق الخاضعة لأنظمتها (لجنة المحافظة على سمك تونة البحار الجنوبية ذي الزعنفة الزرقاء، والمجلس العام لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، ولجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في غربي ووسط المحيط الهادئ)؛ (ج) الإذن للمراقبين التابعين للدول الأعضاء الأخرى بالقيام بمهامهم على متن سفنها (منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)؛ (د) تنظيم أنشطة المسافنة (لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف، واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ). ونفذت هذه المنظمات/الترتيبات الإقليمية أيضا نظم توثيق، بما في ذلك نظام توثيق الكميات المصيدة (لجنة

حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة المحافظة على سمك تونة البحار الجنوبية ذي الزعنفة الزرقاء، ولجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي) للمساعدة في تحديد الأسماك المصيدة بشكل يخالف تدابير الحفظ والإدارة، وتتبعها. وفضلاً عن ذلك، تشترط منظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي وضع علامات على جميع الأسماك والأسماك المصنعة المصيدة في المناطق الخاضعة لأنظمتها تحدد النوع وفئة المنتج وتاريخ الصيد. وأفادت الأمانة المؤقتة للمنظمة الإقليمية بإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ بأن مشروع اتفاقية المنظمة التي سنتشاً في المستقبل، الذي يجري التفاوض بشأنه حالياً، يتضمن أحكاماً تتعلق بتدابير دولة الميناء والتدابير المتعلقة بالسوق، بما في ذلك التدابير الخاصة بتتبع الأسماك ومنتجات مصائد الأسماك.

(ج) التدابير التي اتخذتها المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة

٩٧ - الأنشطة التي اضطلعت بها الفاو. أفادت الفاو، في سياق الدفع قدماً بأنشطتها الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم أنها قد تعاونت مع كندا فيما يتعلق بتنظيم مشاورة خبراء لوضع معايير لتقييم أداء دول العلم وبمبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات ضد السفن التي تحمل أعلام دول لا تفي بهذه المعايير. وقد عقدت هذه المشاورة في فانكوفر، كندا، في آذار/مارس ٢٠٠٨. ووفقاً لطلب تم التقدم به في اجتماع لجنة مصائد الأسماك التابعة للفاو في عام ٢٠٠٧، تتوقع المنظمة عقد مشاورة خبراء بشأن أداء دول العلم قبل نهاية عام ٢٠٠٨ ليتسنى تقديم تقرير إلى الاجتماع المقبل للجنة في آذار/مارس ٢٠٠٩. وفضلاً عن ذلك، ذكرت المنظمة أن هناك تعاوناً يجري بين المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية والفاو بشأن أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظمة لسنوات عديدة، في إطار الولاية المنوطة بكل واحدة من هذه المنظمات. وفي عام ٢٠٠٧، أوصى الفريق العامل المخصص الثاني المشترك بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية بتعزيز علاقة العمل بين المنظمين الدولية من خلال اجتماعات تعقد بشكل أكثر انتظاماً وتحديد عدد من المجالات للتعاون (انظر A/62/66/Add.1، الفقرتان ١٢٧ و ١٢٨).

٩٨ - وبالإشارة بوجه خاص للفقرة ٥٧ من قرار الجمعية العامة ١٧٧/٦٨، أفادت الفاو أنها لا تعمل في الوقت الحالي على وضع مبادئ توجيهية بشأن رقابة دولة الميناء على سفن الصيد. وكما أشير أعلاه، تتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن تعقد قبل نهاية هذه السنة مشاورة خبراء بشأن أداء دول العلم.

٩٩ - وفيما يخص وضع سجل عالمي شامل لسفن الصيد، أفادت الفاو أنه قد عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٨ مشاورة خبراء بشأن وضع سجل عالمي شامل لسفن النقل المبردة وسفن

الإمداد. وسلمت مشاوره الخبراء التي أكدت على الطبيعة الملحة لهذه المهمة بضرورة اشتراط وضع محددات هوية فريدة خاصة بالسفن والشركات تكون واسعة النطاق، ولا تتغير حتى بتغير علم السفينة أو مالكةا أو اسمها، وأوصت بالمزيد من التطوير لهذه المحددات، مع مراعاة نظم الترقيم المستخدمة حاليا في المنظمة البحرية الدولية والجماعة الأوروبية، وفي سجل شركة لويذر المعروف بـ Lloyd's Register Fairplay والمنظمات الإقليمية وغيرها. ومن الضروري قيام فريق عام أكثر تخصصا بمزيد من العمل لوضع مخططات المحددات الفريدة لهوية السفن.

١٠٠ - وإن اتبع نهج شامل يمكن لهذا السجل العالمي أن يتيح معلومات عن لوكالات الإنفاذ فيما يتعلق بمصائد الأسماك، ويحسن من إمكانية تعقب السفن ومنتجات مصائد الأسماك فيما يتصل بكشف الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ويضفي الشفافية على المعلومات المتعلقة بالسفن وتشغيلها، ويعزز تقييم المخاطر من جانب الدول والصناعة، ويدعم اتخاذ القرار بشأن قدرة الأسطول، والإدارة، والسلامة، والتلوث، والأمن، والإحصاءات وما يتصل بذلك من مسائل. ولكن ليس هناك نية من وراء السجل العالمي لوضع "قائمة سلبية".

١٠١ - الأنشطة التي اضطلعت بها منظمات وهيئات أخرى. أفادت عدة منظمات دولية بأنها قامت، في مجالات اختصاصها، بأنشطة لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. فقد أجرت لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، دراسات لبحث الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لأنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، واستكشاف مدى أهمية مصائد الأسماك غير المشروعة وغير المبلغ عنها وغير المنظمة في أعالي البحار، وتحديد وتحليل الدوافع الاقتصادية وراء هذه الأنشطة وتقديم قائمة بالتدابير التي يمكن اتخاذها وتحليلها^(٣٨). وقررت أيضا أن تتناول بالبحث موضوع إصدار الشهادات لمصائد الأسماك وتربية المائيات في برنامج عملها للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ من أجل وضع تدابير أكثر فاعلية لتعقب الأسماك ومنتجات مصائد الأسماك. وتواصل المنظمة البحرية الدولية تعاونها مع الفاو لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، من خلال مشاركتها في جهد تقوم به الفاو لوضع صك ملزم بشأن إجراءات دولة الميناء، وفي نشاط الفريق العامل المخصص المشترك بين المنظمة البحرية الدولية والفاو، بما في ذلك النظر في توصيات الفريق العامل في سنة ٢٠٠٧. وقد عاجلت هذه التوصيات

(٣٨) ترد الدراسة في منشور المنظمة المعنون: السر وراء استمرار القرصنة السمكية: اقتصاديات الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (٢٠٠٥).

مسائل مثل تسهيل سريان مفعول بروتوكول توريمولينوس لعام ١٩٩٣ المتعلق بالاتفاقية الدولية لسلامة سفن الصيد عام ١٩٧٧، فضلا عن المسائل المتعلقة بدول العلم، ودول الميناء، والدول الساحلية ودول السوق. وتعاون مركز تنمية مصائد الأسماك لجنوب شرقي آسيا مع خطة العمل الإقليمية للتشجيع على ممارسات الصيد المتسم بالمسؤولية، بما في ذلك مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في منطقة جنوب شرقي آسيا، وذلك بشأن الرصد والمراقبة والإشراف، وسبل تحسين تسجيل السفن.

١٠٢ - وأفاد مرفق البيئة العالمية بأنه يدعم، بالتعاون مع البنك الدولي، مشاريع التنمية المستدامة لمصائد الأسماك في تسعة بلدان في غرب أفريقيا، في إطار شراكته الاستراتيجية من أجل صندوق استثماري لمصائد الأسماك المستدامة في النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في أفريقيا جنوب الصحراء. وكان من بين أهداف المشروع الحد من الصيد غير المشروع، وتعزيز قدرة البلدان على التحكم في مصائدها وإدارتها بشكل مستدام، وزيادة المنافع المستمدة من المصائد. وأفادت لجنة حماية البيئة البحرية في بحر البلطيق بأن خطة عملها لبحر البلطيق تنص على للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم من خلال حث السلطات المختصة على مواصلة العمل لتطوير مراقبة عمليات الإنزال. وأفادت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بأن الاجتماع الثالث عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٨ كان قد رفع توصية إلى الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف بتكليف أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بتجميع وتلخيص المعلومات العلمية المتاحة عن آثار ممارسات الصيد المدمرة والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم على التنوع البيولوجي البحري والموائل البحرية، وتقديم هذه المعلومات لتنظر فيها الاجتماعات القادمة للهيئة الفرعية قبل الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

(د) الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية

١٠٣ - أفاد الائتلاف الدولي لرابطات مصائد الأسماك بأنه شارك بنشاط في محافل محلية ودولية نوقش فيها موضوع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه. وينوي الائتلاف المشاركة في المشاورة التقنية للفاو من أجل صياغة صك ملزم قانونا بشأن إجراءات دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه. وفي الحالات التي تطلب فيها المشورة التقنية من الصناعة، يمكن أن يكون خبراء الائتلاف جاهزين لمساعدة الدول في صياغة قواعد وإجراءات ممكنة من الوجهة التقنية، بما في ذلك الإجراءات المعدة من الصناعة والإجراءات الطوعية القائمة على آليات السوق لأغراض الامتثال.

٢ - قدرات الصيد المفرطة

(أ) التدابير التي اتخذتها الدول

١٠٤ - طلبت الجمعية العامة إلى الدول، في قرارها ١٧٧/٦٢، أن تخفض على نحو عاجل القدرة المفرطة لأسطول الصيد في العالم إلى مستويات تتناسب واستدامة الأرصدة السمكية، وأن تنفذ خطة العمل الدولية بشأن إدارة قدرات الصيد، وأن تلغي الإعانات التي ساهمت في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والقدرة المفرطة. وطلبت أيضا إلى الدول التي تتعاون لإنشاء منظمات/ترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك أن تضع قيودا طوعية على مستويات عمليات الصيد في المناطق التي ستخضع في المستقبل للسلطة التنظيمية لتلك المنظمات/الترتيبات الإقليمية.

١٠٥ - وقدم عدد من المجهيين معلومات عن الإجراءات التي اتخذوها لخفض القدرة المفرطة لقطاع صيد الأسماك لديهم. فقد ذكرت الجماعة الأوروبية أن السياسة المشتركة لمصائد الأسماك تنظم احتواء قدرة أسطول الجماعة الأوروبية وتخفيضها، من خلال تطبيق نظام للدخول والخروج وتحديد مستويات مرجعية للقدرة تنطبق على كل دولة عضو (انظر A/60/189، الفقرة ٧٨). وأشارت لاتفيا إلى أن صندوق مصائد الأسماك الأوروبية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، قدم دعما لتحقيق التوازن بين قدرة سفن الصيد وموارد مصائد الأسماك، وأنها تتوقع تحقيق التوازن لأسطولها بحلول نهاية سنة ٢٠١٣. وتجري المكسيك حاليا تقييما لحجم أسطول الصيد التابع لها، وتضع خطة عمل وطنية بشأن القدرة. وبالنسبة للنرويج، تمثل الأداة الرئيسية لخفض القدرة المفرطة لصيد الأسماك في نظام الحصص الهيكلي (انظر A/62/260، الفقرة ١٣٤). وأشارت نيوزيلندا إلى أن النهج الذي تتبعه في إدارة مصائد الأسماك، من خلال نظام إدارة الحصص، لا تستخدم فيه ضوابط على القدرة (انظر A/60/189، الفقرتان ٨١-٨٢). وتتولى البحرين والسنغال وسورينام وعمان وكمبوديا وكندا والمغرب واليمن إدارة قدرة أسطولها لصيد الأسماك بتقييد تراخيص الصيد، وتطبيق برامج التقاعد المبكر، وخفض أو تجميد نشاط الصيد ودخول بعض مصائد الأسماك ومناطق الصيد، وتطبيق فترات إراحة الموارد الإحيائية. وحشدت كمبوديا أيضا مجتمعات مصائد الأسماك الساحلية صغيرة الحجم للتصدي لمشكلة القدرة المفرطة في مصائد الأسماك الساحلية من خلال سياسة الإدارة المشتركة. ووضعت خطة العمل الوطنية للولايات المتحدة هدفا يتمثل في إحداث خفض ملموس في قدرة الصيد المفرطة أو إلزائها في ما نسبته ٢٥ في المائة من المصائد التي تديرها الولايات المتحدة بحلول سنة ٢٠٠٩. وتضمنت الإجراءات برامج صرف تعويضات مقابل إنهاء نشاط الصيد، وتنفيذ نظام لتحديد امتيازات الدخول إلى

مصائد أسماك محددة. وشددت جمهورية فنزويلا البوليفارية على أن المناقشات حول قدرة الصيد ينبغي أن تتناول أهمية الإبقاء على مستوى القدرة اللازم لتغطية الطلب من أجل الاستهلاك المحلي: فضلا عن أثر تخفيض قدرة الصيد على الأنشطة الاقتصادية والأمن الغذائي وخطط التنمية الوطنية.

١٠٦ - وفيما يتعلق بنقل قدرة الصيد من إحدى مصائد الأسماك إلى مصائد أخرى، ذكرت كمبوديا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة أنها تعمل على اتخاذ تدابير لتعزيز إجراءات الإدارة على المستويين الوطني والإقليمي لمراقبة عمليات النقل هذه ومنعها. وأشارت نيوزيلندا والولايات المتحدة إلى أنهما أسهما في سنة ٢٠٠٧، من خلال مشاركتهم في المفاوضات الخاصة بإنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، في اعتماد تدابير تحوطية مؤقتة للحفاظ والإدارة خاصة بمصائد الأسماك في المياه العميقة وفي قاع البحار في المنطقة التي ستشملها الاتفاقية مستقبلا، وذلك إلى حين دخول المنظمة حيز التشغيل الفعلي. واقترحت اليمن أن تقييد أنشطة الصيد على أساس طوعي ينبغي أيضا تنفيذه في المنطقة الخاضعة للسلطة التنظيمية للجنة مصائد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي التي أنشئت مؤخرا. وأشار عدد من الدول المجبة كمبوديا وكندا والكويت ولافيا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة إلى أنها لا تقدم إعانات إلى أساطيل صيد الأسماك التابعة لها التي تسهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وفي القدرة المفرطة لصيد الأسماك. وأشارت نيوزيلندا والولايات المتحدة إلى أنهما كانتا من المشاركين النشطين في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك. وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أنها، دعما لمنح البلدان النامية معاملة خاصة ومختلفة، ترى وجود إمكانية لإنشاء خطط تمويلية لمصائد الأسماك الصغيرة.

(ب) الأنشطة التي اضطلت بها منظمات حكومية دولية ذات صلة

١٠٧ - أفادت الفاو بأنها شجعت التعاون على تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن قدرة صيد الأسماك مع جميع الأطراف المهتمة بالأمر. وكان من أولويات هذا التنفيذ إعداد وتطبيق خطط عمل وطنية وإقليمية في مختلف بلدان ومناطق العالم. وكان التعاون على تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن قدرة صيد الأسماك محدودا بسبب عدم توافر التمويل.

١٠٨ - وأشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن مفاوضات تجري حاليا فيها حول الإعانات لمصائد الأسماك. فبعد إعلان الدوحة، وافق وزراء الدول الأعضاء في المنظمة في هونغ كونغ على ضرورة تعزيز الضوابط على الإعانات في قطاع صيد الأسماك، بما في ذلك من خلال حظر الإعانات التي تسهم في القدرة المفرطة والصيد المفرط. ووافق الوزراء أيضا على إعطاء

معاملة تفضيلية وخاصة تكون ملائمة وفعالة للدول النامية ولأقل الدول نمواً، وذلك كجزء لا يتجزأ من المفاوضات بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، مع مراعاة أهمية قطاع صيد الأسماك بالنسبة لأولويات التنمية، والحد من الفقر، وشواغل سبل العيش والأمن الغذائي. وتبعاً لذلك، يضطلع فريق منظمة التجارة العالمية التفاوضي المعني بالقواعد ببرنامج عمل مكثف بهدف صياغة ضوابط على إعانات مصائد الأسماك، وكانت اعتبارات الاستدامة في مقدمة الأمور التي اهتم بها هذا الفريق.

(ج) الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية

١٠٩ - أكد الائتلاف الدولي لرابطات مصائد الأسماك أن الإجراءات الخاصة بإدارة قدرة الصيد هي مسؤولية الدول. ولكنه يظل مستعداً لتقديم العون إلى الدول من أجل صياغة قواعد وإجراءات ممكنة من الوجهة التقنية في الحالات التي تطلب فيها المشورة التقنية من الصناعة. ولزيادة فهم الآثار السلبية للصيد الزائد على استدامة مصائد الأسماك في البلدان النامية، يتعاون الائتلاف الدولي مع البرنامج العالمي المعني باستدامة مصائد الأسماك (ProFish) التابع للبنك الدولي، من أجل تعزيز إشراك رابطات صيد الأسماك في البلدان النامية في النقاش الدولي حول مسائل القدرة على صيد الأسماك.

١١٠ - وأشار مجلس الإشراف البحري إلى أنه يعمل على الترويج لمصائد الأسماك المستدامة، وعدم تشجيع القدرة المفرطة والصيد المفرط، باستخدام قوى السوق، بما في ذلك استعمال نظم إصدار الشهادات ووضع العلامات الإيكولوجية لمصائد الأسماك.

٣ - الصيد العرضي والمرتجع

(أ) الإجراءات التي اتخذتها الدول

١١١ - أفادت عدة جهات مجيبة (إسبانيا والبحرين والجماعة الأوروبية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وعمان وكمبوديا وكندا والكويت والمغرب والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليمن) بأنها اتخذت إجراءات فردية و/أو من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، التي هي أعضاء فيها، للحد من الصيد العرضي لأنواع غير المستهدفة وصغار الأسماك. وأشارت السنغال إلى أنها بصدد القيام بذلك. وتضمنت إجراءات الصيد العرضي تحديد إجمالي الكمية السنوية للصيد العرضي المصرح به (الجماعة الأوروبية وكندا ونيوزيلندا، وحظر الصيد المرتجع لنيوزيلندا والنرويج)، وفرض إجراءات تقنية مثل حدود الحجم (كندا والكويت والمكسيك والمغرب ونيوزيلندا وجمهورية فنزويلا البوليفارية)، ومواسم حظر الصيد (كمبوديا وكندا والكويت والمكسيك ونيوزيلندا وسورينام وجمهورية

فتروبيلا البوليفارية)، والمناطق المحظورة (كندا والكويت والمكسيك والنرويج واليمن وجمهورية فتروبيلا البوليفارية)، والقيود على معدات الصيد واستعمال معدات صيد انتقائية (البحرين وكمبوديا وكندا والكويت والمكسيك ونيوزيلندا وجمهورية فتروبيلا البوليفارية)، والإبلاغ الإلزامي عن المعدات المفقودة (الكويت وسورينام والولايات المتحدة وجمهورية فتروبيلا البوليفارية)، واستعمال وسائل تخفيض الصيد العرضي (الكويت وسورينام والولايات المتحدة وجمهورية فتروبيلا البوليفارية)، ووسائل استبعاد السلاحف (كمبوديا وكندا والكويت والمكسيك وسورينام واليمن)، فضلا عن أساليب طرد الطيور (كندا والمغرب ونيوزيلندا)، والأجهزة الصوتية لردع الحيتانيات الجماعة الأوروبية ولاتفيا. وتجري عدة دول دراسات محددة للتقليل من الصيد العرضي لصغار الأسماك (الكويت ونيوزيلندا والولايات المتحدة)، والسلاحف البحرية (إسبانيا والجماعة الأوروبية).

١١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد بعض الجيبين (كندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة) أو هم بصدد اعتماد، خطة عمل وطنية بشأن الطيور البحرية (الجماعة الأوروبية ولاتفيا). وأشار جيبون آخرون إلى أنهم أعضاء في منظمات/ترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف، لجنة البلدان الأمريكية لسماك التون المداري، منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، منظمة شمال الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون، لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، لجنة الأسماك البحرية النهرية السراء في شمال المحيط الهادئ، الاتفاق المتعلق بمصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ) أو أنهم يتمتعون بمركز المتعاونين غير الأعضاء مع تلك المنظمات/الترتيبات التي تمتد ولايتها إلى الأنواع غير المستهدفة (كندا والجماعة الأوروبية ونيوزيلندا والولايات المتحدة)، والأطراف في اتفاقات تمتد ولايتها لتشمل المحافظة على الدلفين (المكسيك) أو الطيور البحرية (إسبانيا والسنغال ونيوزيلندا)، أو السلاحف البحرية (كمبوديا والولايات المتحدة).

(ب) الإجراءات التي اعتمدها المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

١١٣ - أفادت عدة منظمات/ترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف، اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، لجنة البلدان الأمريكية لسماك التون المداري، اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، منظمة شمال الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون، لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، منظمة مصائد الأسماك في

جنوب شرق المحيط الأطلسي، المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الأطلسي. بأنها نفذت إجراءات للحد من الصيد العرضي والمرتجع، بما في ذلك صيد صغار الأسماك، في المناطق الخاضعة لولايتها. واعتمدت أيضا قواعد تنظيمية للحد من الصيد العرضي للطيور البحرية والسلاحف البحرية لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، اللجنة الدولية لحفظ أسماك التون في المحيط الأطلسي، منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، من خلال الاستعمال الإلزامي لوسائل تحد منهما لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف، اللجنة الدولية لحفظ أسماك التون في المحيط الأطلسي، منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي وأساليب تخفف منهما في عمليات الصيد منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي. وكانت بعض المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك قد حثت أعضائها على تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن الطيور البحرية لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، و/أو أنها اعتمدت إجراءات متسقة مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن الفاو للحد من نفوق السلاحف البحرية في عمليات الصيد لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي. واتخذت منظمات وترتيبات أخرى إجراءات للأخذ بتدابير تقنية، بما في ذلك مواسم حظر الصيد لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، والمناطق المحظورة منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى فرض حدود على الحجم منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي واشترطات خاصة بالمعدات لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي للحد من الصيد العرضي. وأشارت لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري إلى أنها شجعت بالتحديد على إجراء الدراسات والبحوث التي تهدف إلى الحد من الصيد العرضي لصغار الأسماك أو القضاء عليه. وذكرت اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط أنها تعزم عقد حلقتي عمل في سنة ٢٠٠٨ عن الصيد العرضي وغير المقصود، بالتعاون مع الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي.

١١٤ - وأوضحت منظمة شمال الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون أنه لم تحدث مشكلة كبيرة من حيث الصيد العرضي في مصائد سمك السلمون، ولكنها قلقة بسبب ما يُصطاد بصفة عرضية من سمك السلمون في مصائد أسماك أخرى. وأشارت لجنة مصائد

الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى أن مصائد الأسماك في أعالي البحار الموجودة في المنطقة الخاضعة لسلطانها التنظيمية هي مصائد تضم نوعا واحدا لم تُصطد فيها كميات هامة من الأسماك بصورة عرضية. ومع ذلك، فقد حظرت منذ عام ٢٠٠٧ استخدام الشبكات الخيشومية في مصائد الأسماك الموجودة في أعماق البحار، وذلك بسبب ما تحدثه من مشاكل من حيث المصيد العرضي والمصيد المرتجع.

(ج) التدابير التي اتخذتها المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة

١١٥ - الأنشطة التي اضطلعت بها الفاو. واصلت الفاو تعزيز الحد من الصيد العرضي للطيور البحرية في إطار نشاطها المعنون "تأثير الصيد على البيئة"، ومن خلال تعزيز واستخدام معدات الصيد المترفقة بالبيئة وتقنيات الانتقاء وصياغة مبادئ توجيهية عن أفضل الممارسات لعمليات صيد السمك. كما قدمت استعراضا للتدابير التي اتخذتها المنظمات الحكومية الدولية لمعالجة التفاعل بين السلاحف البحرية والطيور البحرية في مصائد الأسماك البحرية^(٣٩).

١١٦ - وكان من المقرر أن تعقد المنظمة مشاوراة للخبراء في عام ٢٠٠٨ لوضع مشروع وثيقة بعنوان "الحد من الصيد العرضي للطيور البحرية في مصائد الخيوط الطويلة وغيرها من المعدات ذات الصلة: مبادئ توجيهية عن أفضل الممارسات لوضع خطط عمل وطنية". ومن المتوقع أن تنشر المنظمة خلال مشاوراة الخبراء دليلا لها يبين بالتفصيل مبادئ توجيهية عن أفضل الممارسات لمصائد الخيوط الطويلة والصيد بالجر.

١١٧ - الأنشطة التي اضطلعت بها منظمات وهيئات أخرى. مؤل مرفق البيئة العالمية مشروعاً بعنوان "الحد من الأثر البيئي الناجم عن صيد الإربيان المداري بشباك الجر" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفاو، والحكومات، والقطاع الخاص، و ١٢ بلدا من البلدان المشاركة، ومركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا، وذلك للحد من المصيد المرتجع من الأسماك التي تصطادها سفن صيد الإربيان من خلال اعتماد تكنولوجيات تخفض كمية المصيد من صغار الأسماك التي تؤكل وغيرها من أسماك المصيد العرضي. ويوجد قيد الإعداد مشروع للمتابعة في منطقة شرق آسيا.

١١٨ - وقد روج المركز فيما بين البلدان الأعضاء فيه لفكرة استحداث أجهزة ومعدات صيد تهدف إلى استبعاد السلاحف وصغار الأسماك من الصيد. كما أنه تعاون مع الفاو بشأن

(٣٩) تعميم الفاو رقم ١٠٢٥ (٢٠٠٧) عن مصائد الأسماك.

قضايا الصيد العرضي والأسماك العديمة القيمة. وقد وزعت النتائج والتوصيات المنبثقة عن هذا التعاون على البلدان الأعضاء في المركز.

(د) الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية

١١٩ - سعى التحالف الدولي لرابطات مصائد الأسماك إلى العمل مع الرابطات الأعضاء فيه من أجل تعزيز الإدارة القائمة على مراعاة النظام الإيكولوجي وضرورة الحد من نفوق الأسماك، سواء من الأنواع المستهدفة أو غير المستهدفة، والاستفادة الكاملة من الأنواع المصيدة، وأهمية تمكين صغار الأسماك من الوصول إلى مرحلة النضج.

١٢٠ - وساهمت لجنة السلامة البحرية في التقليل من الصيد العرضي للطيور البحرية والسلاحف والدلافين وغيرها من الأنواع غير المستهدفة من خلال نظام لإصدار الشهادات ووضع العلامات الإيكولوجية المتعلقة بمصائد الأسماك. وقد استحدثت لجنة السلامة البحرية معياراً موحداً للجنة السلامة البحرية على جميع مصائد الأسماك التقيد به إذا كانت ترغب في أن يُشهد لها بأنها تعمل على نحو مستدام. ومن أجل استيفاء هذا المعيار، على مصائد الأسماك أن تستوفي مجموعة من معايير الأداء بالنسبة لتأثيرها على الثروة السمكية والنظم الإيكولوجية البحرية التي تعمل فيها، إلى جانب كيفية إدارتها عموماً. ومن شأن صدور شهادة من لجنة السلامة البحرية أن يمكن مصائد الأسماك من التمييز بمنتجاتها في أسواق تزداد عالمية وتنافسية.

٤ - وقف مؤقت عالمي لصيد السمك بالشباك البحرية العائمة

(أ) التدابير التي اتخذتها الدول

١٢١ - أفادت عدة دول بحبيسة (إسبانيا، البحرين، الجماعة الأوروبية، عمان، كندا، الكويت، لايتفيا، المغرب، المكسيك، نيوزيلندا، الولايات المتحدة) بأنها حظرت صيد السمك بالشباك البحرية العائمة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٦. وأشارت كندا والولايات المتحدة إلى أنهما واصلتا العمل مع أعضاء لجنة الأسماك البحرية النهرية السراء في شمال المحيط الهادئ لتنسيق جهود الرصد والمراقبة التي تشمل استهداف السفن في أعالي البحار باستخدام الشباك العائمة في المنطقة المشمولة بالاتفاقية. وعملت الولايات المتحدة أيضاً في إطار منتدى خفر السواحل في شمال المحيط الهادئ لتنسيق دوريات مراقبة الصيد بالشباك العائمة في أعالي البحار والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والقيام بإنفاذ القانون. وكان منتدى خفر السواحل في شمال المحيط الأطلسي، الذي أنشئ على غرار منتدى خفر السواحل في شمال المحيط الهادئ، في مراحل تكوينه. وفي عام ٢٠٠٧، واصلت الولايات المتحدة والصين

العمل معاً لضمان التنفيذ الفعال لقرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٦ بشأن الصيد بالشباك البحرية العائمة في أعالي البحار، بما في ذلك من خلال برنامج تفتيش أنشئ بموجب مذكرة تفاهم أبرمت في عام ١٩٩٣ (انظر A/55/386، الفقرة ٣٨). وقدمت الصين ٤٦ من المسؤولين عن إنفاذ القانون إلى خفر سواحل الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٤.

١٢٢ - وأبلغت سورينام وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكمبوديا والنرويج بأن سفنها لم تقم بأنشطة صيد بالشباك العائمة (انظر أيضاً A/62/260، الفقرة ١٥١).

(ب) الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية

١٢٣ - أوضح التحالف الدولي لرابطات مصائد الأسماك أنه يعارض صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة؛ لأنه مقتنع بأن استخدام هذا النوع العشوائي من معدات الصيد يضر مجموعة واسعة من الأنواع غير المستهدفة.

سادساً - التعاون الدولي لتعزيز استدامة مصائد الأسماك

ألف - التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من خلال المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

١ - التدابير التي اتخذتها الدول

(أ) التعاون في إطار المنظمات الإقليمية القائمة

١٢٤ - أفاد عدة مجيبين بأنهم أعضاء في منظمات أو ترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك مكلفة بإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق أو الأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، مثل لجنة مصائد الأسماك في آسيا والمحيط الهادئ (كمبوديا)، ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا (الجماعة الأوروبية، بولندا، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة)، ولجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف (نيوزيلندا)، واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط (الجماعة الأوروبية، الجزائر)، ولجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري (جمهورية فنزويلا البوليفارية، المكسيك، الولايات المتحدة)، واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي (الجماعة الأوروبية، الجزائر، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كندا، المكسيك، النرويج، الولايات المتحدة)، ولجنة مصائد أسماك التون في المحيط الهندي (الجماعة الأوروبية)، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي (بولندا، الجماعة الأوروبية، كندا، النرويج، الولايات المتحدة)، ومنظمة شمال الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون (كندا، الولايات المتحدة)، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي (الجماعة الأوروبية،

(النرويج)، ولجنة الأسماك البحرية النهرية السراء في شمال المحيط الهادئ (كندا، الولايات المتحدة)، والهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك (قطر)، ومركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا (كمبوديا)، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي (الجماعة الأوروبية، النرويج)، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ (الجماعة الأوروبية، كندا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة). وأشارت نيوزيلندا إلى أنها عضو في ترتيب مبرم مع حكومة أستراليا لحفظ وإدارة سمك الهلبوت البرتقالي في جنوب مرتفع تاسمان. وبالإضافة إلى ذلك، قالت كمبوديا (اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي)، وكندا (لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي)، ونيوزيلندا (لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي)، والسنغال (لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)، واليمن (لجنة مصائد أسماك التون في المحيط الهندي، لجنة مصائد الأسماك في جنوب غرب المحيط الهندي) إنها تتمتع بمركز بلدان غير أطراف متعاونة أو مراقبة في منظمات أو ترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك ليست من الأعضاء أو المشتركين فيها. و تتعاون السنغال أيضا بنشاط مع اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي ولجنة مصائد أسماك التون في المحيط الهندي. وتعتزم اليمن الانضمام إلى لجنة مصائد أسماك التون في المحيط الهندي عما قريب، وأبدت اهتماما بالانضمام إلى الاتفاق بشأن مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي. وقالت الولايات المتحدة إنها شاركت بنشاط في منظمات أو ترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك ليست من الأعضاء فيها.

١٢٥ - وبخصوص منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، قالت جمهورية فنزويلا البوليفارية، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليمن بما أنه ليست لديها سفن ترفع أعلامها تصطاد في المناطق الخاضعة لدائرة اختصاصها، فإنها لا تعتزم حاليا التماس العضوية داخل تلك المنظمة. وفي ما يتعلق بالاتفاق بشأن مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، ذكرت نيوزيلندا أن السفن التي ترفع علمها لم تعد تصطاد في تلك المنطقة، ورغم ذلك فقد وقعت على هذا الاتفاق في عام ٢٠٠٦ وأيدت وضع وتنفيذ أية تدابير مؤقتة توافق عليها الدول الموقعة على هذا الصك. وأشارت النرويج أيضا إلى أنها عضو في كل من الاتفاق بشأن مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي. وأفادت جمهورية فنزويلا البوليفارية وكندا والولايات المتحدة أنه ليست لها أي سفن ترفع علم كل منها تقوم بعمليات صيد في المنطقة المشمولة بالاتفاق بشأن مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي.

١٢٦ - وفيما يتعلق بجهود التعاون الأخرى المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، قالت السنغال إنها أبرمت اتفاقات مع الدول المجاورة في منطقة غرب أفريقيا دون

الإقليمية في إطار اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك، وهو ما انعكس في التشريعات السنغالية المتعلقة بمصائد الأسماك. وأفادت سورينام أنها عضو في لجنة الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك وأنها تتفاوض مع الأعضاء الآخرين للتوصل إلى نظام إقليمي للسياسات العامة. وأشارت البحرين وعمان وقطر إلى تعاونها مع دول أخرى عن طريق دول مجلس التعاون الخليجي. وأبرزت كمبوديا جهودها في مجال التعاون من خلال مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومع بلدان أخرى في بحر الصين الجنوبي، فضلا عن تعاون خاص في مجال إدارة الأرصدة السمكية العابرة للحدود مع تايلند وفييت نام. وقالت الولايات المتحدة وكندا إنهما كانتا قد عملتا معا لحفظ وإدارة الأرصدة العابرة للحدود من سمك بياض المحيط الهادئ (المعروف أيضا بنازلي المحيط الهادئ) وتونة البكور شمال المحيط الهادئ. كما أفادت كندا بأنها تتعاون مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بسمك الهلبوت في المحيط الهادئ وسمك السلمون في المحيط الهادئ. وإضافة إلى ذلك، تعاونت كندا مع فرنسا من خلال محضر عام ١٩٩٤ (في إطار الاتفاق المبرم بين كندا وفرنسا).

(ب) التعاون في مجال إنشاء منظمات إقليمية جديدة

١٢٧ - أشارت كندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة إلى الجهود المبذولة حاليا لإنشاء منظمة إقليمية جديدة معنية بإدارة مصائد الأسماك لإدارة الأرصدة السمكية غير الشديدة الارتحال في أجزاء أعالي البحار من جنوب المحيط الهادئ (أي المنظمة الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ). وأفادت نيوزيلندا بأن المشاركين قبلوا في عام ٢٠٠٧ عرضها استضافة أمانتها المؤقتة، التي اتخذت مقرها الآن في ويلينغتون بنيوزيلندا. كما قالت نيوزيلندا إنها بصدد تنفيذ التدابير المؤقتة التي اعتمدها المشاركون في المفاوضات في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٧.

١٢٨ - ووجهت الولايات المتحدة واليابان الانتباه أيضا إلى المفاوضات الجارية لإنشاء منظمة إقليمية جديدة/ترتيب إقليمي جديد لإدارة مصائد الأسماك قصد حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة و/أو المتفردة في أعالي البحار في شمال غرب المحيط الهادئ. وقالت اليابان، بصفتها الأمانة المؤقتة لإدارة مصائد أسماك قاع أعالي البحار في شمال غرب المحيط الهادئ، والولايات المتحدة إن تدابير مؤقتة تتفق مع الفقرتين ٨٣ و ٨٥ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ قد اعتمدها المشاركون في هذه المفاوضات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وعُدلت لاحقا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وناقش المشاركون في اجتماعهم الحكومي الدولي الرابع الذي عقد في فلاديفوستوك بروسيا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/

مايو ٢٠٠٨ إبرام اتفاق طويل الأجل، وعادوا إلى تناول مسألة توسيع نطاق مشروع الاتفاقية ليشمل جميع مناطق أعالي البحار من شمال المحيط الهادئ (على أن تُحدد الحدود الجنوبية في وقت لاحق) وليمثل جميع الأنواع غير المشمولة حاليا في إطار الترتيبات الدولية القائمة. وستستمر هذه المناقشات في الاجتماع الخامس المقرر عقده في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٢٩ - وأفاد مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا بأنه يعمل في إطار الشراكة الاستراتيجية بينه وبين رابطة أمم جنوب شرق آسيا لوضع عملية لإنشاء آلية إقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

(ج) تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية

١٣٠ - أعربت كندا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة عن دعمها لتعزيز التعاون بين المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي هي أعضاء أو من المشاركين فيها^(٤٠). وفي هذا الصدد، أُشير إلى الاجتماع المشترك الذي عقدته المنظمات الإقليمية المعنية بمصائد سمك التون في كوي باليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (أستراليا، الجماعة الأوروبية، كندا، نيوزيلندا، اليابان). وأعربت الولايات المتحدة عن دعمها لتنفيذ مسار العمل المنبثق عن ذلك الاجتماع. وقالت الولايات المتحدة أيضا إنها استضافت في ما قبل اجتماع فريق تقني أقره اجتماع كوي في تموز/يوليه ٢٠٠٧، نظر في خطط لتعقب التجارة، وإن الاجتماع المشترك المقبل للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد سمك التون سيعقد في الجماعة الأوروبية في عام ٢٠٠٩. وأشارت كندا إلى أنها تفكر في الانضمام إلى لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، وذلك لأغراض من بينها تعزيز روابط وعلاقات أقوى في مجال صيد الأسماك بين أعضاء منظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي وأعضاء لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(د) تعزيز أداء المنظمات الإقليمية

١٣١ - أعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة عن تأييدها لاستعراضات الأداء من أجل تعزيز أداء المنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأفادت نيوزيلندا بأنها كانت تعمل من خلال منظمات أو ترتيبات إقليمية

(٤٠) شدد الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية على أهمية التعاون والتنسيق في ما بين المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في مجال حفظ وإدارة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (انظر A/63/79، الفقرة ٢٤).

معنية بإدارة مصائد الأسماك هي عضو فيها لتشجيع استعراضات أداء هذه المنظمات/الترتيبات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فهي تنسق استعراضاً لأداء لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف خلال عام ٢٠٠٨، سيتضمن تقييماً ذاتياً لهذه المنظمة الإقليمية في ضوء المعايير الموضوعية في ما يتعلق بالاجتماع المشترك للمنظمات الإقليمية المعنية بمصائد سمك التون في كوبي. وسينجز هذا التقييم فريق عمل يتألف من أعضاء من المنظمة الإقليمية، ويستعرضه خبير مستقل/خبراء مستقلون. وسيُنشر كل من تقرير التقييم الذاتي وتقرير الخبير المستقل/الخبراء المستقلين. وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت كندا دورها في الجهود المبذولة لإصلاح منظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، وأكدت نيوزيلندا من جديد دعمها لقرار لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا إجراء استعراض للأداء خلال عام ٢٠٠٨.

١٣٢ - وشددت الدول أيضاً على ضرورة إجراء استعراضات الأداء على ضوء معايير موضوعية (الولايات المتحدة)، متاحة للجمهور (نيوزيلندا، الولايات المتحدة)، وتشمل عنصراً من عناصر التقييم المستقل (الولايات المتحدة)، وضرورة إتاحة النتائج للجمهور (نيوزيلندا). وذكرت الولايات المتحدة أنه بعد اجتماع كوبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، نوقش استخدام مجموعة مشتركة من المعايير ومنهجية مشتركة لاستعراضات الأداء، وذلك في لقاء جانبي استضافته الولايات المتحدة خلال الجولة السادسة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق التي جرت في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وعمم رئيس الاجتماع، الذي يتولى دور ميسر عملية كوبي، المعايير المنبثقة عن تلك المناقشة الجانبية على المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد سمك التون وغيرها من المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك للعلم والنظر في إجراء استعراضات أدائها. وأوضحت الولايات المتحدة أنها ستعمل في إطار المنظمات الترتيبات الإقليمية التي تشارك فيها لتشجيع هذه الاستعراضات، ورحبت بالتقدم المحرز حتى الآن في إجراء استعراضات الأداء في كل من لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف، واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، ولجنة أسماك التون في المحيط الهندي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي. وأشارت منظمة شمال المحيط الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون أيضاً إلى أنها خضعت لاستعراض لأداء أنشطتها ونفذت العديد من القرارات الصادرة عن ذلك الاستعراض. وأفادت منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي أن لجنتها كانت قد قررت إجراء استعراض للأداء في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠.

١٣٣ - وأعربت كندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة أيضا عن دعمها لوضع مبادئ توجيهية عن أفضل الممارسات التي يتعين تطبيقها في المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي هي أعضاء أو من المشاركين فيها. وقالت نيوزيلندا إنها ساهمت في أعمال فرقة العمل الوزارية المعنية بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في أعالي البحار، التي شرعت في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات التي أنجزها مؤخرا معهد دار تشاتام.

١٣٤ - وإضافة إلى ذلك، قالت كندا ولاتفيا ونيوزيلندا إنها اتخذت تدابير تروم المساهمة في وضع مبادئ توجيهية إقليمية لفرض الجزاءات المناسبة في حالة عدم امتثال سفن الصيد التي ترفع أعلامها للأنظمة، بما في ذلك عن طريق لجان الامتثال التابعة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك (نيوزيلندا؛ انظر أيضا A/62/260، الفقرات ١٦١-١٦٣).

٢ - التدابير التي اتخذتها المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

(أ) عضوية/مشاركة الدول التي لها مصلحة حقيقية في المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

١٣٥ - أشارت لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف، ولجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي، ومنظمة شمال المحيط الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ إلى أن جميع الدول التي لها مصلحة حقيقية في مصائد الأسماك الواقعة تحت إدارتها قد تصبح أعضاء في منظماتها أو من المشاركين في ترتيباتها، وفقا للأحكام ذات الصلة من الاتفاق. وقالت لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري إن أحكام اتفاقية أنتيغوا من شأنها أن تسهل على الأعضاء الجدد الانضمام إليها وإن عدة أعضاء جدد أصبحوا في السنوات الأخيرة أطرافا في الاتفاقية المنشئة للجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري. وتتوقع منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي انضمام أطراف متعاقدة إضافية في المستقبل المنظور. وأفادت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي أنه بالرغم من أن كل الطلبات الثلاثة للحصول على مركز الطرف المتعاقد لم توفَّق منذ عام ١٩٨٢، فإن هناك حصة تعاونية صغيرة في مصائد سمك الفرخ المذهب متاحة لغير الأعضاء.

(ب) تحديث المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

١٣٦ - أبرز الكثير من المنظمات أو الترتيبات الإقليمية التي قدمت تقارير التدابير التي اتخذتها لتنفيذ نهج حديثة لإدارة مصائد الأسماك على النحو الوارد في الاتفاق والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. وتشمل هذه التدابير ما يلي: الاعتماد المتزايد على المعلومات العلمية (لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف، اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، منظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي، منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ)، وتطبيق النهج التحوطي (اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، منظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي، منظمة شمال المحيط الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون)، ونهج النظام الإيكولوجي واعتبارات التنوع البيولوجي (اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، منظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي، منظمة شمال المحيط الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون، منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي). وأشارت اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي إلى أنه في حين أن النهج التحوطي لم يعتمد كآلية رسمية لصنع القرار، فإن تدابير الحفظ والإدارة التي ينطوي عليها تأخذ في الاعتبار نتائج التقييمات العلمية لحالة الأرصد السمكية والمعايير ذات الصلة بأقصى مردود مستدام. وأفادت منظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي بأنها أغلقت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ خمسة موائل بحرية حساسة لصيد السمك في قاع البحر. وأشارت المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ إلى أن المشاورات جارية بهدف التوصل إلى اتفاقية تتضمن أفضل الممارسات في مجال الإدارة الحديثة لمصائد الأسماك. وإضافة إلى ذلك، شددت لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري على أن الهدف من اتفاقية أنتيغوا هو ضمان الاستخدام الطويل الأجل والمستدام للأرصدة السمكية التي تشملها.

(ج) الشفافية في إدارة المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

١٣٧ - أفاد عدد من المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أيضا عن التدابير التي اتخذتها لتحسين الشفافية في أنظمتها الإدارية، مثل جعل التقارير متاحة للجمهور (لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف، لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ)، وتعهّد موقع عام على الإنترنت (منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي)، وتحديد منهجية

واضحة لتوزيع حقوق الصيد (لجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف)، واعتماد مبادئ توجيهية لفرص صيد السمك في المستقبل (منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي)، مما سيسمح بمشاركة المنظمات الحكومية الدولية ومنح مركز المراقب للمنظمات غير الحكومية (منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي)، والرد على استفسارات الجمهور وحضور المؤتمرات والاجتماعات (لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي). كما أشارت لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي إلى الأحكام المتعلقة بالشفافية الواردة في الصك التأسيسي لكل منهما.

(د) تعزيز التعاون مع هيئات مصائد الأسماك الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة

١٣٨ - أفاد الكثير من المنظمات أو الترتيبات الإقليمية (اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ) بأنها تتعاون مع هيئات مصائد الأسماك الأخرى بشأن مسائل الاهتمام المتبادل، ومع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة (اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الأطلسي)^(٤١). وتعاونت اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص مع المؤسسات المهنية في قطاع صيد الأسماك، مثل الرابطة المتوسطية للمنظمات المعنية بمصائد الأسماك والاتحاد الدولي لصيد السمك. وأشارت لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الأطلسي إلى تعاونها مع عدد من الوكالات الإقليمية الشريكة، مثل برنامج البحار الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وآلية مصائد الأسماك الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجماعة الكاريبية، ومجلس إدارة مصائد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي، والمعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار. وكانت للجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي علاقات عمل قوية مع منظمات دولية مثل المجلس الدولي لاستكشاف البحار، ولجنة حماية البيئة البحرية

(٤١) شدد الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية على أهمية التعاون والتنسيق في ما بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والمنظمات غير المعنية بمصائد الأسماك (انظر A/63/79، الفقرة ٢٤).

لشمال شرق الأطلسي، على التوالي. وأوضحت جميع المنظمات أو الترتيبات الإقليمية التي قدمت تقارير أنها تعاونت مع إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الفاو.

باء - التعاون الدولي لتعزيز بناء القدرات

١٣٩ - يدرك المجتمع الدولي أهمية تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لكي تبني قدراتها على حفظ الموارد السمكية واستخدامها بصورة مستدامة في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية وما ورائها. وينبغي لهذه المساعدة أن تركز على زيادة قدرة قطاع الصيد في البلدان النامية، ولا سيما أنشطة الصيد الصغيرة النطاق، لكي تساهم في تخفيف وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائدات الاقتصادية من أنشطة الصيد التي تجري في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية من جانب الدول التي تمارس الصيد خارج مياهها الإقليمية. بموجب اتفاقات تسمح لها بالدخول إلى هذه المصائد، وبناء القدرات على الرصد والمراقبة والإشراف وقدرات التنفيذ من أجل مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وزيادة قدرة الدول النامية على تنمية مصائدتها في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية وفي أعالي البحار التي تديرها المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

١ - مجالات المساعدة المقدمة إلى الدول النامية

١٤٠ - قدمت إسبانيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكندا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة معلومات عن المساعدة التي قدمتها للدول النامية لتعزيز التنمية المستدامة لمصائد الأسماك (انظر أيضا A/62/260، الفقرات ١٦٩-١٧٤). وأفادت نيوزيلندا بأنها قدمت الدعم المالي والتقني لوكالة مصائد الأسماك لمتدى جنوب المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ، من أجل تعزيز قدرة الدول والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ. وقُدِّم الدعم لمشاريع منفصلة لإعادة تأهيل مصائد الأسماك وإيجاد سبل الرزق، بما فيها المشاريع التي أُنشئت بعد زلزال عام ٢٠٠٧ و كارثة التسونامي في جزر سليمان. وذكرت إسبانيا أن لديها برامج لتقديم المساعدة المالية والتقنية والتدريب للدول النامية في مختلف جوانب حفظ وإدارة مصائد الأسماك. وأبلغت الولايات المتحدة بأن فريق من الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي قام، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بالتعاون مع وزارة الثروة السمكية لغانا، بتدريب في مجال المراقبة البحرية في غانا على متن سفينة تابعة لسلاح البحرية للولايات المتحدة. وشمل التدريب مجموعة واسعة من المواضيع من بينها السياسات المتبعة في برامج المراقبة، والتشريعات المتعلقة بمصائد الأسماك، وإنفاذ القانون، ومسائل الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وأنشطة البحوث وتقييم حالة الأرصد السمكية الموجودة قبالة ساحل غرب أفريقيا. وقُدِّم أيضا إلى غانا معدات للسلامة ومعدات علمية.

١٤١ - وقالت كندا إن ما قدمته من مساعدة للدول النامية تشمل ستة مشاريع لإعادة التأهيل بعد كارثة التسونامي، ومشروعاً كبيراً للبيئة الساحلية والبحرية في خليج توميني بإندونيسيا، وبرنامجاً للمتدربين عن طريق معهد مصائد الأسماك والموارد البحرية التابع لجامعة ميموريال بنيوفوندلاند، الذي قدم المساعدة في تنمية قطاع مصائد الأسماك في مناطق مختلفة، وتقديم ٥٠.٠٠٠ دولار كندي لدعم المؤتمر المعني بمصائد الأسماك الصغيرة الحجم الذي تنظمه الفاو، والمقرر عقده في تايلند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أنها قدمت الدعم المالي لدول نامية أخرى من أجل تنفيذ مبادرات مختلفة ترمي إلى تحسين قطاعات مصائد الأسماك فيها، ومن بينها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأفادت المكسيك أيضاً بأنها قد وضعت برامج للتبادل والتعاون مع دول أمريكا الوسطى وتعاونت بوجه خاص مع غواتيمالا والسلفادور وهندوراس في المجالين العلمي والتقني.

(أ) تعزيز فرص التنمية المستدامة، وتنمية مصائد الأسماك والمشاركة في مصائد الأسماك الواقعة في أعالي البحار

١٤٢ - قالت إسبانيا إنها، باعتبارها إحدى الدول التي تمارس الصيد خارج مياهها الإقليمية، قدمت التدريب لمسؤولين وخبراء تقنيين من بعض البلدان الأفريقية في مجالات الرصد والمراقبة والإشراف والصحة البحرية كجزء من برنامج تعاوني من أجل تحقيق التنمية المستدامة لقطاع صيد الأسماك في البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى التعاون العلمي مع البلدان النامية فيما يتعلق بتقييم الأرصدة السمكية، الذي يشمل مشاركة علماء من الدول النامية واستخدام السفن الإسبانية المخصصة لبحوث علم المحيطات، وقّعت إسبانيا في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ مذكرات تفاهم بشأن التعاون في مجالات صيد الأسماك وتربية المائيات مع عدة البلدان. وأفادت كندا بأنها دعمت شبكة الرصد والمراقبة والإشراف، وساعدت على تأمين حضور ممثلين عن الدول النامية في اجتماع الشبكة الذي عقد في فانكوفر بكندا، في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٧.

(ب) اتفاقات أو ترتيبات الدخول إلى مصائد الأسماك التي يتم التفاوض بشأنها بين الدول التي تمارس الصيد خارج المياه الإقليمية والدول الساحلية النامية

١٤٣ - قالت الولايات المتحدة إنها قامت، في الظروف المحدودة التي اصطادت فيها سفنها في المياه الواقعة داخل الولاية الوطنية لدول أخرى، بالتفاوض بشأن اتفاقات عادلة لدخول مصائد الأسماك وعملت على أن تكون السفن التي ترفع علم الولايات المتحدة مرخصاً لها على النحو الواجب وتكون ملتزمة بأعلى معايير الإبلاغ والرصد والمراقبة والإشراف، بما في

ذلك عن طريق استخدام نظام الرصد والمراقبة والإشراف. وأشارت إلى أن المعاهدة المتعددة الأطراف المتعلقة بمصائد الأسماك لعام ١٩٨٧ والمبرمة بين حكومات بعض الدول الجزرية في المحيط الهادئ وحكومة الولايات المتحدة تُعتبر في كثير من الأحيان نموذجاً لاتفاقات الدخول إلى مصائد الأسماك.

(ج) المساعدة التي تلقتها الدول النامية واحتياجاتها من المساعدة

١٤٤ - أبلغت كمبوديا والبحرين واليمن عن المساعدة التي تلقتها من دول أخرى ومنظمات إقليمية وعالمية. فقد أفادت البحرين بأنها تلقت المساعدة من دول أخرى في المنطقة من أجل إدخال شبك انتقائية لصيد الإربيان قصد معالجة مشكلة الصيد العرضي لصغار الأسماك. وتلقت كمبوديا مساعدة مالية وتقنية من عدد من المنظمات الإقليمية والعالمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا، والبرنامج المشترك بين الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ومركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفاو، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والمركز العالمي للأسماك. كما تعاونت مع منظمات إقليمية وعالمية في تنفيذ إدارة مصائد الأسماك المستدامة، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوبي شرقي آسيا، المتعلق بمصائد الأسماك المستدامة من أجل الأمن الغذائي لمنطقة الرابطة.

١٤٥ - وأبلغت اليمن أن مشروعاً في إطار برنامج التنمية الريفية المضطلع به بالتعاون مع المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي قد تضمن دورات تدريبية في مناولة الأسماك، وتأمين صيد السمك، ومسائل أخرى.

١٤٦ - وقدمت قطر واليمن معلومات بشأن احتياجاتهما من المساعدة. فأفادت قطر بأنها بحاجة إلى مساعدة تقنية وعلمية من أجل دراسة الأرصد السمكية وجمع وتبادل المعلومات الإحصائية. وأفادت اليمن بأنها تحتاج إلى مشروع يُقام مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم تنفيذ التزاماتها بموجب الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بمصائد الأسماك المستدامة.

١٤٧ - وبالإضافة إلى هذا، أبلغت كندا أنها قد شجعت مشاركة البرنامج العالمي المعني باستدامة مصائد الأسماك التابع للبنك الدولي في الاجتماع السنوي للفريق العامل المعني بصيد الأسماك التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بغية اطلاع الأعضاء في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ على المعلومات عن برامج البنك الدولي المعنية بمصائد الأسماك، والعمل على زيادة المساعدة المقدمة للدول النامية في مجال حفظ الأرصد السمكية وإدارتها، وتعزيز الاتساق في تقديمها.

(د) المساعدة المقدمة للدول النامية تنفيذاً للفقرات ٨٣ إلى ٩١ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١

١٤٨ - أبلغ عدد من المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن الجهود المبذولة لمساعدة الدول النامية في تنفيذ الإجراءات المطلوبة في الفقرات ٨٣ إلى ٩١ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١، وذلك وفقاً للفقرة ١١٣ من القرار ١٧٧/٦٢. وقد ساعدت لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري بعض الدول النامية في وضع وتنفيذ برامج المراقبة الوطنية التي تسعى إلى الحصول على المعلومات العلمية ورصد تطبيق أنظمة اللجنة المذكورة. وقام مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا، لدى تنفيذه استراتيجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا للحد من الفروق الموجودة بين البلدان الأعضاء، بإسداء المشورة وبناء القدرات للبلدان الأقل تقدماً في منطقة جنوب شرق آسيا. وأنشأت لجنة مصائد الأسماك لغرب ووسط المحيط الهادئ صندوقاً للاحتياجات الخاصة يتيح للدول النامية المشاركة المستمرة والفعالة في أعمال اللجنة، بما في ذلك اجتماعاتها واجتماعات هيئاتها الفرعية.

١٤٩ - وأبلغت الأمانة المؤقتة للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ أن تدابيرها المؤقتة للحفظ والإدارة، التي تتضمن تدابير تتصل بصيد الأسماك في قاع البحار، تراعي الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما شجّع المشتركون في المفاوضات على تقديم المساعدة المالية والتقنية والعلمية لتحسين قدرات تلك الدول والأقاليم النامية على تنفيذ التدابير المؤقتة وعلى المشاركة بشكل فعال في المفاوضات المتعلقة بإنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ. وأفادت نيوزيلندا بأنها قد عرضت تقديم هذه المساعدة، بصفتها إحدى الدول المشاركة في المفاوضات.

٢ - المساعدة المقدمة في إطار اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية

(أ) تلبية احتياجات الدول النامية في إطار الجزء السابع من الاتفاق

١٥٠ - أبلغت نيوزيلندا أنها دعمت برامج لتعزيز مؤسسات مصائد الأسماك في جزر كوك وجزر سليمان؛ وأن هذه البرامج قد عززت القدرة على الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وتطوير الصناعات المحلية لمصائد الأسماك في هاتين الدولتين، بما في ذلك من خلال زيادة التجهيز المحلي الذي ينطوي على قيمة مضافة.

١٥١ - وأبلغت نيوزيلندا والنرويج والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية عن المساعدة المقدمة للدول النامية لتعزيز مشاركتها في المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة

مصائد الأسماك. وأفادت نيوزيلندا بأنها قدّمت الدعم لمشاركة دول جزر المحيط الهادئ النامية في المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن طريق تقديم الدعم للعديد من المؤسسات الإقليمية في المحيط الهادئ ومن خلال برامج المساعدة الإنمائية الثنائية مع هذه الدول. وأبلغت النرويج أنها قد قدّمت مساعدة قانونية للدول النامية فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن إنشاء لجنة مصائد الأسماك لجنوب غرب المحيط الهندي واتفاق مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، كما قدمت الدعم التقني لناميبيا من أجل إنشاء أمانة لمنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي.

١٥٢ - وأبلغت الولايات المتحدة أنها قد بذلت جهودا لإتاحة آلية للمساعدة المالية في الأنظمة المالية المتعلقة بلجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، وذلك لضمان مشاركة الدول النامية في اجتماعات اللجنة المذكورة ولبناء القدرة على إدارة مصائد الأسماك. كما أنها دعمت الجهود المبذولة ضمن اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي لتقديم المساعدة المالية للدول النامية الأعضاء بقصد تحسين جمع البيانات وتبادلها، وذلك من خلال صندوق البيانات التابع للجنة المذكورة. كما واصلت، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، تعزيز تعديل المعدات واستخدام معدات صيد انتقائية، بما في ذلك المساعدة التقنية بشأن استخدام أجهزة استبعاد السلاحف. وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أنها دعمت مبادرات التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في تطوير مصائد الأسماك لديها. وتمشيا مع موقفها في منظمة التجارة العالمية، أشارت إلى أن المعاملة الخاصة التفضيلية التي تتلقاها الدول النامية يجب أن تكون أكثر من مجرد وسيلة لمساعدة تلك الدول على تنفيذ قواعد جديدة: أي يجب أن تسمح لها أيضا باستغلال مواردها ضمن حيزها البحري.

(ب) تشجيع زيادة عمليات التصديق على الاتفاق/الانضمام إليه

١٥٣ - أُتفق خلال الجولة السابعة من المشاورات غير الرسمية للدول، الأطراف في الاتفاق على أن تعزيز قدرة الدول النامية على حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال هو عنصر هام للترويج لمشاركة الدول النامية في الاتفاق بشكل أوسع نطاقا. ولذلك فقد أُوصي بأن تعالج المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في المستقبل موضوع بناء القدرة وتدابير المساعدة لصالح الدول النامية وذلك لتمكينها من أن تصبح أطرافا في الاتفاق ومن أن تنفذه تنفيذا كاملا (انظر الفقرتين ٣١ و ٣٢ أعلاه).

١٥٤ - وللمساعدة في هذه العملية، التمسّت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار معلومات من الدول النامية المتعلقة بشأن احتياجاتها بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. كما طلبت الشعبة من جميع الدول والمنظمات

الحكومية الدولية المعنية بتقديم معلومات بشأن أي صندوق أو برنامج أو أي وسيلة أخرى لبناء القدرة متوفرًا لديها، وذلك لمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها على حفظ وإدارة موارد مصائد الأسماك، بما في ذلك الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصدة السميكية الكثيرة الارتحال. وسترفع مجموعة المعلومات المقدمة من الدول والمنظمات الحكومية الدولية إلى الجولة التالية من المشاورات غير الرسمية.

(ج) حالة صندوق المساعدة

١٥٥ - عملاً بالفقرة ٢١ من اختصاصات صندوق المساعدة، قدمت الفاو تقريراً مالياً عن حالة الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير). ويفيد التقرير أن مجموع المساهمات في الصندوق^(٤٢)، مع الفائدة، قد بلغ ٨٩٨ ٨٥٩ دولاراً. ومن أصل النفقات الإجمالية البالغة ٦٣٥ ٥١ دولاراً في عام ٢٠٠٧، استخدم ٤٧ في المائة لدعم حضور ممثلي الدول الأطراف النامية لاجتماعات المشاورات غير الرسمية، واستخدم ٨ في المائة لدعم الحضور في الجولة السادسة من المشاورات غير الرسمية، واستخدم ٤٣ في المائة لدعم مشاركة الدول النامية في جلسات المفاوضات من أجل إنشاء المنظمة الإقليمية المقترحة لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ. أما النصيب الباقي (٢ في المائة) فقد استخدم لتغطية النفقات الإدارية للفاو.

١٥٦ - وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لزيادة الدعاية للصندوق، أبلغت الفاو أنها قد أحبرت البلدان المؤهلة بوجود الصندوق من خلال الاجتماعات والاتصالات المباشرة مع أمانات الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك. كما شجعت الشعبة الدول النامية على الاستفادة من الصندوق ودعتها إلى تقديم تعليقات بشأن إجراءات الطلبات والمنح المتبعة في الصندوق.

١٥٧ - وخلال الجولة السابعة، من المشاورات غير الرسمية، اقترح كل من الفاو والشعبة تنقيح اختصاصات الصندوق، وفقاً للفقرة ٢٣، وذلك لتعزيز تشغيل صندوق المساعدة المنشأ، بموجب الجزء السابع من الاتفاق بشفافية وكفاءة. وعلى وجه الخصوص، تهدف عمليات التنقيح المقترحة إلى توضيح بعض المسائل الإجرائية المتصلة بتقديم الطلبات، وعملية البت في الطلبات، واستخدام المساعدة المالية المقدمة من الصندوق، والتزامات الإبلاغ المترتبة

(٤٢) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ كان المساهمون كما يلي: كندا (١٧٨ ٤٥٤ دولاراً)، وأيسلندا (٥٠ ٠٠٠ دولار)، والنرويج (٤٧٥ ٩٥ دولاراً)، والولايات المتحدة (٢١٥ ٠٠٠ دولار).

على متلقي المساعدة المالية. وقد قبلت الدول الأطراف التنقيحات المقترحة مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها^(٤٣).

٣ - المساعدة المقدمة من المنظمات الدولية ذات الصلة

(أ) الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٥٨ - أفادت الفاو أن برنامجها لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بصيد الأسماك هو بمثابة الوسيلة الرئيسية التي تدعم من خلالها تنفيذ مدونة قواعد السلوك والصكوك المتصلة بها. وتشمل بعض أنشطة بناء القدرات المقررة لعام ٢٠٠٨ حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات وتقديم الدعم التقني للمتابعة على الصعيد الوطني في إطار مشروع حالة مصائد الأسماك واتجاهاتها، الذي يسهل تنفيذ استراتيجية الفاو لتحسين المعلومات عن حالة مصائد الأسماك واتجاهاتها. وقد أعدت هذه الأنشطة مع إيلاء اهتمام خاص لجنوب شرق آسيا، وأمريكا الوسطى، والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، والصين، وغرب أفريقيا.

١٥٩ - وفي إطار مشروع الدورات التدريبية المصممة خصيصاً لهذا الغرض، الذي يتعاون مع برنامج التدريب المتعلق بمصائد الأسماك التابع لجامعة الأمم المتحدة ومؤسسات التدريب الوطنية وموظفي التدريب الوطنيين، ستعقد دورات دراسية قصيرة تشمل مواضيع مثل المشاركة في الإدارة، واستقرار مراكب صيد الأسماك، وضمان جودة المنتجات السمكية، وإمكانية الربح في مؤسسات تربية المائيات، والسياسة والتخطيط المتعلقين بمصائد الأسماك. وبالإضافة إلى هذا، ستُجمع مواد الدورات الدراسية في ملفات موحدة من أجل توزيعها بواسطة الإنترنت واستعمالها وتكييفها في دورات دراسية أخرى.

١٦٠ - وسيستمر تقديم الدعم لبناء القدرات ليتسنى، في جملة أمور، تنفيذ تدابير دولة الميناء والتدابير الأخرى لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ وتهيئة بيئة مسعفة لمصائد الأسماك الصغيرة النطاق، بما في ذلك، مثلاً، من خلال المشاركة في خطط طوعية للوسم الايكولوجي؛ وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للمعلومات والاتصالات المتصلة بمدونة قواعد السلوك في البلدان النامية؛ وتحسين التعاون بين المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك القائمة، والناشئة.

١٦١ - وبالنسبة لمصائد الأسماك الصغيرة النطاق، تعمل حالياً الفاو وحكومة تايلند، بالتعاون مع مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا والمركز العالمي للأسماك، على

(٤٣) اختصاصات صندوق المساعدة، على النحو المنقح في الجولة السابعة من المشاورات غير الرسمية، متاحة في موقع الشبكة على <http://www.un.org/Depts/los/convention-agreements/fishstocktrustfund/fishstocktrustfund.htm>. الشبكة:

عقد مؤتمر عالمي في بانكوك في الفترة من ١٣ حتى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بشأن "تأمين مصائد الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق: الجمع بين مصائد الأسماك المتسمة بالمسؤولية والتنمية الاجتماعية". كما وضعت الفاو برنامجاً عريض القاعدة من أجل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سيركز على بناء القدرات لدعم سبل المعيشة المرتبطة بمصائد الأسماك الصغيرة النطاق، بما فيها تربية المائيات. وما برحت الجهود تبذل لتعزيز إدارة مصائد الأسماك على مستوى المجتمعات المحلية والسلامة، في عرض البحر في مختلف المناطق. وبالإضافة إلى هذا، تسعى الفاو إلى زيادة قدرة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في الوصول على خطط التصديق والوسم الايكولوجي، مما يوسع من نطاق وصولها إلى الأسواق الدولية.

(ب) الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات والهيئات الأخرى ذات الصلة

١٦٢ - أبلغ البنك الدولي بصفته الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية، أن مجال التركيز المتعلق بالمياه الدولية لمرفق البيئة العالمية قد مول شبكة تبادل المعارف والموارد في مجال المياه الدولية لتبادل المعلومات والدروس المستفادة بشأن المياه، وهي مشروع مكرس لدعم تبادل المعارف بين مشاريع حافظه المياه الدولية، ويتضمن أنشطة مثل تسهيل الحصول على المعلومات بشأن موارد المياه عبر الحدود بين مشاريع المياه الدولية التابعة لمرفق البيئة العالمية وتنسيق التعلم بين مشاريع المياه الدولية التابعة للمرفق والشركاء المتعاونين، وتنظيم مؤتمرات عن المياه الدولية مرة كل سنتين. وينطوي النهج البرنامجي لمبادرة المثلث المرجاني، الذي أقره مجلس مرفق البيئة العالمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، على حماية منطقة متعددة البلدان من السواحل والمحيطات في شرق آسيا والمحيط الهادئ واستخدامها بشكل مستدام. وأشار مرفق البيئة العالمية إلى أن تغير المناخ والإفراط في صيد الأسماك يهددان حسبما يذكر، حركة سمك التون عبر الحدود وما ينجم عنها من فوائد اقتصادية لجزر المحيط الهادئ. وقد رصد المرفق مبلغ ٦٣ مليون دولار وحشد مبلغاً إضافياً يزيد عن ٤٠٠ مليون دولار من أجل هذا البرنامج.

١٦٣ - أبلغت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً أنها نشرت دراسة في عام ٢٠٠٦ عنوانها "السعي إلى تحقيق الاتساق في مجال صيد الأسماك: مصائد الأسماك والسياسات الإنمائية"، تقدم الأساس النظري لتحليل اتساق السياسات من أجل التنمية في مصائد الأسماك وتقارن السياسات المتعلقة بمصائد الأسماك في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي البلدان غير الأعضاء فيها، ومعظمها من البلدان النامية، وذلك من خلال دراسات حالة. كما تسعى الدراسة إلى إيجاد تفهيم جيد لاتساق السياسات المتعلقة بمصائد الأسماك، بما في ذلك الآثار الاقتصادية، وذلك لدعم إنشاء الآليات المؤسسية المناسبة من أجل تحسين هذا الاتساق ودراسة الاحتياجات إلى بناء القدرات. وبالإضافة إلى هذا،

اشتركت كل من لجنة مصائد الأسماك ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في استضافة حلقة عمل في عام ٢٠٠٦ بشأن اتساق السياسات من أجل التنمية في مصائد الأسماك. وأتاحت حلقة العمل هذه منتدى من أجل النظر مرة أخرى في اتساق السياسات من أجل التنمية في ميدان مصائد الأسماك.

جيم - التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

١٦٤ - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٠٣ من قرارها ١٠٥/٦١، إلى هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة أن تدعم تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ودولها الأعضاء على الإنفاذ والامتثال. واستجابة لهذا الطلب، أبلغ مرفق البيئة العالمية أن مجال تركيزه المتعلق بالمياه له ماض طويل في حفز تنمية التعاون بين وكالات متعددة وأنه سيواصل تعزيز هذا التعاون لبلوغ الأهداف الإنمائية ذات الصلة بالمياه التي اتفق عليها المجتمع الدولي من قبيل الأهداف الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وسيواصل العمل على إقامة شراكات فيما بين وكالات دولية عديدة لمساعدتها على العمل معا على نحو أكثر اتساقا في إطار المزايا النسبية. بما يتفق والأولويات القطرية والإصلاحات الجارية حاليا في الأمم المتحدة، (انظر أيضا A/62/260، الفقرات ١٨٤-١٩٣).

١٦٥ - وشدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أن التعاون الإقليمي والدولي أهمية حيوية في التصدي لمشكلة معدات الصيد المتخلى عنها والمفقودة والمهجورة. وأكد قيمة التعاون مع الفاو والهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك المرتبطة بها. ولتحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها، والتشجيع على استجابة أكثر تنسيقا وشمولا من جانب الحكومات الوطنية فضلا عن القطاعات ذات الصلة، جعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفاو جهودهما تتضافر لإجراء استعراض عالمي بعنوان "مشكلة معدات الصيد المهجورة: استعراض عالمي ومقترحات للعمل" الهدف منه هو استعراض المعلومات ذات الصلة المتاحة وتقييم جدوى اشتراك الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك وبرامج البحار الإقليمية في وضع البرامج وتنظيم الأنشطة وبناء القدرات والتثقيف والتوعية على الصعيدين العمومي والقطاعي. وقد انتهت مؤخرًا من إعداد مشروع وثيقة الاستعراض.

١٦٦ - وأفادت الفاو أنها ستنفذ مشروعا غير مدرج في الميزانية تموله اليابان، لدعم وظائف الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وتعزيز التنسيق فيما بينها اعتبارا من عام ٢٠٠٨. وسيشمل هذا المشروع تقديم الدعم للاجتماعات التي تعقدها كل سنتين تلك الهيئات والمنظمات عن طريق إقامة موقع على شبكة الإنترنت يكون

منبرا مشتركا للحوار فيما بين الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك ولتعزيز تبادل البيانات فيما بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

١٦٧ - وتتعاون الشعبة مع الفاو في مسائل تتعلق بالإطار القانوني والسياساتي ذي الصلة بإدارة مصائد الأسماك. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة مواصلة التعاون بين الفاو والشعبة في إدارة صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق. وحضرت الشعبة أيضا اجتماعات الفاو التي لها صلة بوضع صكوك تهدف إلى تحسين إدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك المشاورة التقنية لوضع صك ملزم قانونا بشأن تدابير دولة الميناء لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، والمشاورة التقنية بشأن المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة مصائد المياه العميقة في أعالي البحار. وتشارك الفاو بانتظام في الاجتماعات التي تعقدها الشعبة، بما في ذلك الجولة السابعة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق، والفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح العضوية، واجتماعات العملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار، ولا تزال الفاو تقدم المعلومات في نطاق اختصاصها لأغراض التقارير السنوية للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار واستدامة مصائد الأسماك التي تعدها الشعبة.

١٦٨ - وفي الفقرة ١٠٥ من القرار ١٥٠/٦١، دعت الجمعية العامة الشعبة والفاو وغيرهما من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى التشاور والتعاون في إعداد الاستبيانات الرامية إلى جمع المعلومات عن استدامة مصائد الأسماك لتجنب ازدواجية الجهود. وأشارت الفاو إلى أن المجال الرئيسي للتداخل المحتمل في الإبلاغ يتعلق بالاستبيان الذي تجريه كل سنتين بشأن تنفيذ مدونة قواعد السلوك (انظر أيضا الوثيقة A/62/260، الفقرة ١٩٢). وبناء عليه، فهي تبحث حاليا جدوى تغيير شكل الإبلاغ المتعلق بمدونة قواعد السلوك من التقارير الورقية إلى تقادم إلكتروني. ويمكن مناقشة هذه المسألة في دورة لجنة مصائد الأسماك لعام ٢٠٠٩.

سابعاً - ملاحظات ختامية

١٦٩ - تبين المعلومات التي قدمتها الدول والمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وغيرها من المنظمات والهيئات ذات الصلة أن كفاءة التنمية المستدامة لمصائد الأسماك لا تزال تمثل تحدياً للمجتمع الدولي: فمعظم الأنشطة الرئيسية لصيد الأسماك في العالم وصلت إلى الحد الأقصى لطاقتها، وممارسات الصيد غير المستدامة ما زالت قائمة في معظم مناطق العالم، وتتأثر النظم الإيكولوجية البحرية الهشة تأثراً سلبياً بالمعدات والأساليب غير الانتقائية لصيد الأسماك، في وقت زاد فيه الطلب على المنتجات السمكية ومن المتوقع أن يستمر في

الزيادة في المستقبل المنظور. وينبغي زيادة الجهود الرامية إلى بلوغ ممارسة لصيد السمك تتسم بالمسؤولية حتى يمكن الوفاء بما ورد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ من التزامات بتحقيق استدامة مصائد الأسماك بحلول عام ٢٠١٥.

١٧٠ - ولهذا الغرض، لا بد من التصدي بفعالية لممارسات الصيد غير المستدامة وتشجيع المشاركة العالمية في الصكوك الدولية التي تنص على حفظ الموارد السمكية على المدى الطويل واستعمالها على نحو مستدام، بما في ذلك الاتفاق. ومما لا يقل أهمية أيضا تحقيق التطبيق الواسع النطاق والفعال لصكوك الفاو ذات الصلة بمصائد الأسماك، من قبيل مدونة قواعد السلوك وخطط العمل الدولية المرتبطة بها، التي تعمل على حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام، وتعزز ممارسات الصيد المتسمة بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري.

١٧١ - وينبغي أيضا أن تسعى الدول والمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وأصحاب المصلحة الآخرون إلى القيام بمبادرات جديدة لتعزيز استدامة مصائد الأسماك تستهدف الدوافع الاقتصادية الكامنة وراء ممارسات الصيد غير المستدامة، بما في ذلك تنفيذ دول الميناء لتدابير فعالة، وثبتت دول العلم من الكميات المصيدة، وقيام المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بتوحيد قوائم سفن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، واتخاذ التدابير ذات الصلة بالتجارة لتعقب الأسماك والمنتجات السمكية.

١٧٢ - وعند القيام بتعزيز استدامة مصائد الأسماك، ينبغي أيضا الاعتراف بما للدول النامية من احتياجات خاصة فيما يتعلق بحفظ الموارد السمكية وإدارتها. وينبغي تقديم المساعدة التقنية والمالية، فضلا عن غيرها من أشكال بناء القدرات، إلى الدول النامية من أجل تعزيز قدرتها على حفظ الموارد السمكية وإدارتها في المناطق الخاضعة لولاياتها الوطنية، أو السماح لها بالاستفادة من المصائد التي بها أرصدة سمكية متداخلة المناطق أو أرصدة سمكية كثيرة الارتفاع في مناطق أعالي البحار. وبوسع الصناديق والبرامج وغيرها من وسائل بناء القدرات التي أنشأتها عدد من الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تسهم في تعزيز قدرة الدول النامية في هذا الصدد.

المرفق الأول

قائمة بأسماء الجهات التي ردت على الاستبيان الدول والكيانات

إسبانيا

البحرين

بولندا

الجزائر

الجماعة الأوروبية

السنغال

سورينام

عمان

فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)

قطر

كمبوديا

كندا

الكويت

لاتفيا

لبنان

المغرب

المكسيك

النرويج

نيوزيلندا

الولايات المتحدة الأمريكية

اليمن

وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة

اتفاقية التنوع البيولوجي

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

مرفق البيئة العالمية

لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق

المنظمة البحرية الدولية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

منظمة التجارة العالمية

المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبي الأزرق الزعانف

اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط

لجنة البلدان الأمريكية لسمك التونة المداري

اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي

اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان

الأمانة المؤقتة لإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار في شمال غرب المحيط الهادئ

منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي

منظمة شمال الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون

لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي

مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا

منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي

الأمانة المؤقتة للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ

لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ
لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الأطلسي

المنظمات غير الحكومية

رابطة البيئة البحرية اليونانية
التحالف الدولي لرابطات مصائد الأسماك
مجلس الإشراف البحري

المرفق الثاني

التقرير المالي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن حالة صندوق المساعدة في إطار الجزء السابع من اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية*

١ - مقدمة

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ١٤/٥٨، إنشاء صندوق للمساعدة في إطار الجزء السابع من اتفاق تطبيق ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال (الاتفاق)، وذلك لمساعدة الدول الأطراف النامية على تنفيذ الاتفاق. كما قررت الجمعية أن تدير هذا الصندوق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وقد أنشئ الصندوق في ١٩ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٥^(أ). وهو يُدار وفقا لاختصاصات الصندوق ولأنظمة الفاو المالية وغير ذلك من القواعد المنطبقة.

٢ - المساهمات المقدمة لصندوق المساعدة

وجهت الأمم المتحدة والفاو نداءات لتقديم إسهامات إلى صندوق المساعدة، وذلك في المحافل الدولية التي شملت دورات الجمعية العامة ولجنة مصائد الأسماك في الفاو، فضلا عن موقع صندوق المساعدة على شبكة الإنترنت^(ب).

* هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢١ من اختصاصات صندوق المساعدة في إطار الجزء السابع من اتفاق تطبيق ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال.

(أ) الحساب MTF/GLO/124/MUL "اتفاق الأمم المتحدة للأرصد السمكية لعام ١٩٩٥، الجزء السابع، الصندوق الاستئماني".

(ب) http://www.un.org/Depts/los/convention_agreements/fishstocktrustfund. تُقدم المساهمات للصندوق إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأته الفاو وفقا للفقرة ٧ من اختصاصات الصندوق.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كانت حكومات أيسلندا وكندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، وكلها دول أطراف في الاتفاق، قد قدمت مساهمات مالية لصندوق المساعدة بلغ مجموعها ٦٥٣ ٨١٤ من دولارات الولايات المتحدة. ويبين الجدول ١ المساهمات المقدمة للصندوق والفائدة المتراكمة من إيداع تلك المبالغ.

ويُهاب بالدول والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يودون تقديم إسهامات لصندوق المساعدة، القيام بذلك وتوجيه مدفوعاتهم إلى حساب الفاو المصرفي التالي:

المصرف:	HSBC New York
العنوان:	452 Fifth Ave
	New York, N.Y, USA, 10018
رقم الحساب:	000156426
رمز الهوية المصرفية:	MRMDUS33
رمز المصرف:	021001088
المشروع:	MFT/GLO/124/MUL

٣ - طلبات المساعدة من الصندوق

قامت الأمم المتحدة والفاو بنشر معلومات عن وجود صندوق المساعدة وأغراضه على نطاق واسع، بوسائل شملت الوسائل الإلكترونية وإجراء اتصالات مع الهيئات الإقليمية لصيد الأسماك الإقليمية ذات الصلة. وفي عام ٢٠٠٧ شهد عدد طلبات الحصول على المساعدة من الصندوق (ما مجموعه ١٥ طلبا) ارتفاعا طفيفا عما كان عليه في العام السابق (١٤ طلبا في عام ٢٠٠٦). ويتضمن الجدول ٢ تفاصيل النفقات من الصندوق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وهي مصنفة حسب كل من الأهداف المسموح بأن تُقدم لها المساعدة والمصروفات الإدارية، على النحو الوارد في الفقرتين ١٤ و ٢٠، على التوالي، من اختصاصات الصندوق.

وفي عام ٢٠٠٧، بلغ مجموع الإنفاق ٦٣٥ ٥١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. ومن مجموع الإنفاق على المشاركة في الاجتماعات استخدام ٤٧ في المائة لدعم المشاركة في الدورات التقنية والسنوية للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، واللجنة الدولية لحفظ تونة المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط

الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ (الفقرة ١٤ أ) من الاختصاصات)؛ و ٨ في المائة لدعم المشاركة في المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق (الفقرة ١٤ ب) من الاختصاصات)؛ و ٤٣ في المائة لدعم المشاركة في دورات التفاوض بشأن إنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ.

٤ - خاتمة

أنشئ صندوق المساعدة، وتجري إدارته وفقا لاختصاصاته ولأنظمة الفاو المالية وغير ذلك من القواعد المنطبقة. إلا أنه من المطلوب تنقيح الاختصاصات لتعزيز إدارة الصندوق.

وتشجع الأمم المتحدة والفاو الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، على تقديم تبرعات مالية للصندوق. وتسعى الأمم المتحدة والفاو إلى ضمان أن يحافظ صندوق المساعدة على مستوى جيد من التمويل حتى يستمر تقديم الدعم لتطبيق الاتفاق.

وفي عام ٢٠٠٧ لم يستلزم أي طلب للحصول على المساعدة عقد اجتماع لفريق الإدارة على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من الاختصاصات. وأُلغيت ثلاث رحلات ممولة للمشاركة في اجتماعات، ألغاه أصحابها: اثنتان بسبب عدم تمكن المسافرين من الحصول على التأشيرات في الوقت المناسب للجلسات المقررة، والأخرى أُلغيت لأسباب شخصية.

الجدول ١

صندوق المساعدة في إطار الجزء السابع من اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية
المبرم عام ١٩٩٥: حساب الإيرادات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع
الولايات المتحدة	٢٠٠ ٠٠٠	— ^(أ)	—	١٥ ٠٠٠ ^(ب)	٢١٥ ٠٠٠
أيسلندا	—	٥٠ ٠٠٠ ^(ج)	—	—	٥٠ ٠٠٠
النرويج	—	٩٥ ٤٧٥	— ^(د)	—	٩٥ ٤٧٥
كندا	—	—	٦٤ ٢٣٠ ^(هـ)	٣٨٩ ٩٤٨	١٧٨ ٤٥٤ ^(و)
الفائدة المتراكمة على المبالغ	٢ ٧٠٥	٦ ٢٤٨	١٤ ٧٢٥	٢١ ٥٦٧	٤٥ ٢٤٥
المجموع	٢٠٢ ٧٠٥	١٥١ ٧٢٣	٧٨ ٩٥٥	٤٢٦ ٥١٥	٨٥٩ ٨٩٨

(أ) حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(ب) أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(ج) نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(د) أيار/مايو ٢٠٠٥.

(هـ) آذار/مارس ٢٠٠٦.

(و) أيار/مايو ٢٠٠٧.

80

ملاحظة: بعض الأرقام يمكن أن تكون قابلة للتنقيح.

(ب) المجموع لا يصل ١٠٠ بسبب تقريب الأرقام.